جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

في شعبة:ماليةومحاسبة

تخصص: مالية وبنوك

معالجة القروض المتعثرة في البنوك التجارية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت – تيسمسيلت للفترة ما بين (2017-2020)

اعداد الطلبة:

- مُحَمَّدي قيس
- بلال أسامة

الأستاذ المشرف:

د.صحراوي جمال الدين

لجنة المناقشة:

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة
بن صوشة ثامر	أستاذ محاضر"	رئيسا
صحراوي جمال الدين	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا و مقررا
عون الله سعاد	أستاذ محاضر "ب "	مناقشا
بومدين فتيحة	أستاذ محاضر "ب "	مناقشا

السنة الجامعية 2021/ 2022

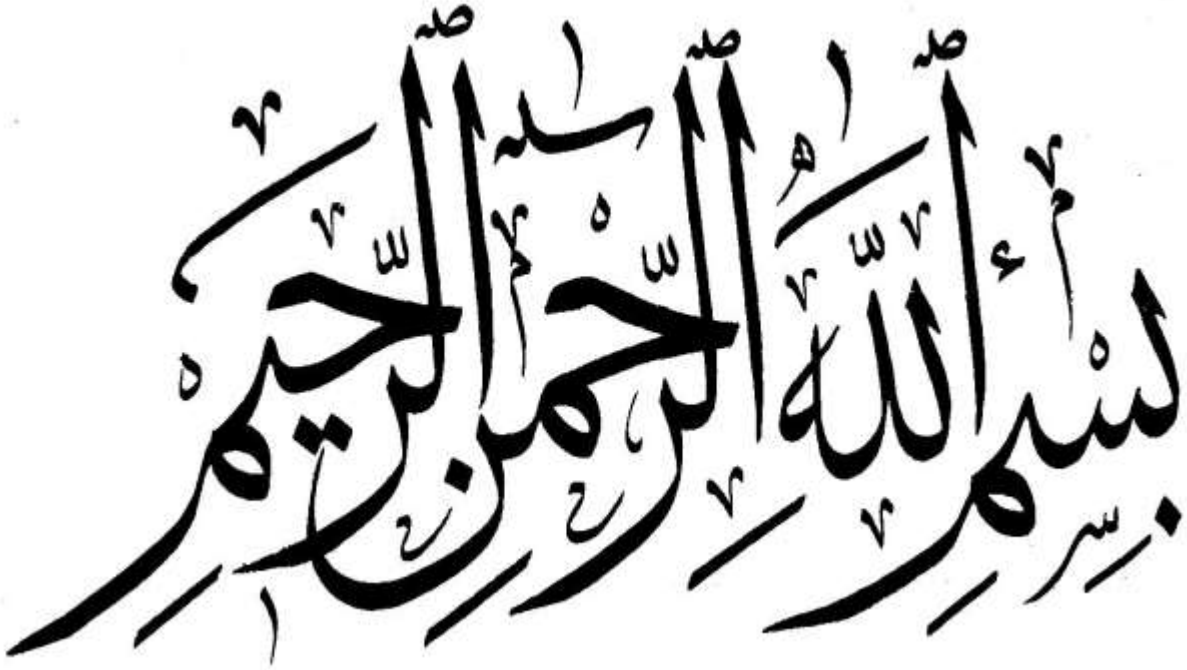
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بعد شكر المولى عز وجل والثناء على نعمه كلها، أتوجه بالشكر الجزيل والتقدير الكبير والعرفان الجميل إلى:

أستاذي الكريم الدكتور "صحراوي جمال الدين" على تفضله الإشراف على هذا البحث، وعلى التوجيهات والنصائح المقدمة في تسييره وتيسيره .كل أعضاء لجنة المناقشة الذين سأنال شرف مناقشتهم لبحثي، فلهم مني كل الشكر والعرفان على مجمل نصائحهم، توجيهاتهم وانتقاداتهم التي ستنير مساري العلمي.

كما لا يفوتنا شكر جميع عمال الفلاحة و التنمية الريفية بوكالة تيارت–تيسمسيلت.

إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل ولو بكلمة كانت دافعا لنا لإتمامه.

إهداء

إليك ربي فلك الحمد والشكر دائما أبدا إلى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما حتى يريا ويفخرا بما أنجبا.

إلى كل عائلتي.

إلى كل زملائي وزميلاتي في العمل والدراسة وكذا الأساتذة الذين درسوني من الابتدائي إلى الجامعة إلى كل من لم يبخل علي ولو بكلمة لإتمام هذا العمل وأسأل الله أن يرزقني الأجر عليه.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلىإبراز كيفية معالجة القروض المتعثرة في البنوك التجارية، و أيضا مدى تأثيرها على ربحية البنوك التجارية، و قد تم إجراء الدراسة الميدانية على بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تيارت- تيسمسيلت من خلال التركيز على القرض الرفيق نموذجا للقروض المتعثرة بالوكالة خلال الفترة 2017-2020، حيث تم استخدام أسلوب تحليل البيانات و قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة عكسية بين القروض المتعثرة و مؤشرات الربحية للبنك،بالإضافةإلىأن هناك تأثير مباشر و غير مباشر لمشكل التعثر على ربحية البنك.

الكلمات المفتاحية: القروض المتعثرة،ربحية البنوك، القرض الرفيق،بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

Résumé

Cette étude vise à mettre en évidence la manière de traiter les prêts non performants dans les banques commerciales, ainsi que l'étendue de leur impact sur la rentabilité des banques commerciales.-2020, où la méthode d'analyse des données a été utilisée, et l'étude a atteint un ensemble de résultats , dont le plus important est l'existence d'une relation inverse entre les prêts non performants et les indicateurs de rentabilité de la banque, en plus de l'impact direct et indirect du problème de défaut sur la rentabilité de la banque.

Mots clés : créances en souffrance, rentabilité bancaire, crédit d'accompagnement, Banque de l'agriculture et du développement rural.

Abstract

The aim of this study is to highlight how non-performing loans are dealt with in commercial banks and also the extent of their impact on the profitability of commercial banks، as non-performing loans have become an issue that raises commercial banks and those interested in banking and financial affairs because of its impact on several aspects. The field study was conducted on the Bank of Agriculture and Rural Development، Tiaret-Tissemsilt Agency، by focusing on the companion loan as a model for bad loans by proxy during the period 2017-2020، where the data analysis method was used. The study reached a set of results، the most important of which is the existence of an inverse relationship between Non-performing loans and profitability indicators of the bank، in addition to the direct and indirect impact of the problem of default on the profitability of the bank.

Keywords: non-performing loans، bank، profitability، companion loan، processing.

الفهرس

فهرس الموضوعات

المحتوى	الصفحة
البسملة	
كلمة شكر	
الإهداء	
الملخص	
الفهرس	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري للقروض المتعثرة	
المبحث الأول: ماهية القروض المصرفية و القروض المتعثرة	**03**
المطلب الأول: تعريف القروض المصرفية، أهميتها و أنواعها	**03**
المطلب الثاني: ماهية القروض المتعثرة و أسبابها	**09**
المبحث الثاني: علاقة القروض المتعثرة بالبنوك التجارية و أثارها	**22**
المطلب الأول:المعالجة المصرفية للقروض المتعثرة	**22**
المطلب الثاني: أثار القروض	**25**
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	**28**
المطلب الاول:الدراسات المحلية و العربية	**28**
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	**33**
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	
المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية	**40**
المطلب الأول: نشأة و تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية	**40**
المطلب الثاني: معالجة القروض المتعثرة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية	**45**
المبحث الثاني: دراسة تحليلية للقروض المتعثرة بالوكالة محل الدراسة	**50**
المطلب الاول: تحليل اثر القرض الرفيق المتعثر على ربحية الوكالة خلال 2017-2020	**50**

المبحث الثالث: استراتيجيات معالجة القروض المتعثرة	**54**
المطلب الاول: معالجة القروض البنكية المتعثرة	**54**
المطلب الثاني: وسائل الحد من مخاطر تعثر القروض	**56**
خاتمة	**58**
قائمة المصادر و المراجع	**62**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم(2-1)	حجم القروض المتعثرة لقرض الرفيق خلال الفترة 2017-2020	50
الجدول رقم(2-2)	بيانات القرض الرفيق لخلال الفترة 2017-2020	52

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1-1)	يوضح اسباب تعثر القروض	15
الشكل رقم(1-2)	يوضح مراحل تعثر القروض	16
الشكل رقم(1-3)	أنواع القروض	21
الشكل رقم(2-4)	يمثل حجم القروض المتعثرة خلال الفترة 2017-2020	51
الشكل رقم(2-5)	يوضح حجم القرض المتعثر بالنسبة المئوية	52

مقدمة

تمثل المصارف الشريان الحيوي من عمليات إدارة الائتمان المصرفي لما لها من دور كبير في دعم وتنشيط الاقتصاد وزيادة فعاليته،وفي ظل ممارسة المصارف لوظائفها الأساسية من خلال تقديم القروض إلى زبائنها، والتي تتوق إلى مدى الثقة التي يظهرها الزبون عن طريق مركزه المالي والضمانات الشخصية والعينية بمختلف أنواعها، حيث تعد هذه الوظيفة من أخطر الوظائف التي يمارسها المصرف، ومع أن منح القروض يتم وفق أسس ائتمانية، ترجع إلى طبيعة العلاقة بين القروض والمخاطر، ولعل أهم خطر يتعرض له المصرف هو خطر تعثر القروض.

فظاهرة تعثر القروض هي ظاهرة لا تكاد يخلو منها المصارف، لذلك حظيت هذه المشكلة باهتمام مديري ومسئولي المصارف، وقد ظهرت هذه المشكلة في أواخر السبعينات من القرن الماضي، ثم تفاقمت في منتصف الثمانينات.

إن تعثر القروض المصرفية ليست بالمشكلة الجديدة أو أنها حاليا موضوع الحديث السائد الذي يطغى على الساحة المصرفية بل هي موضوع قديم قدم التعامل المصرفي، غير أن الجديد فيها هو الأحجام التي وصلت إليها والأسباب التي أدت إليها إذ يعود اتساع الظاهرة إلى جملة من الظروف الخارجية وإلى إدارة المؤسسة الاقتصادية نفسها، و كان إيجاد الحلول محل اهتمام البنوك نظرا لأنها تؤدي إلى تجميد جزء مهم من أموالها بالإضافة لأنها تؤدي إلى تحقيق خسائر بالبنك.

و هذا ما يؤدي بنا إلى التطرق لموضوع القروض المتعثرة في البنوك التجارية لمحاولة الوقوف على أهم النقاط المتعلقة بالموضوع. حيث سلطنا الضوء على بنك الفلاحة و التنمية الريفية فرع تيارت – تيسيمسيلت و قمنا بدراسة موضوع القروض المتعثرة و كيفية معالجتها عن طريق إيجاد الحلول المناسبة للحد منها، وعليه نطرح الإشكالية التالية:

- **كيف يمكن للبنوك التجارية معالجة مخاطر القروض المتعثرة خاصة على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية؟**

وللاجابة عن هذه الاشكالية نطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية:

ما هي القروض المتعثرة ؟ و ما هي أسبابها ؟و ما علاقتها بالبنوك التجارية؟

- كيف يتم مواجهة خطر تعثر القرض لاسترجاع مستحقات البنك؟
- ماهو اثر القروض المتعثرة على بنك الفلاحة و التنمية الريفية؟

وللإجابة على التساؤلات نقترح الفرضيات التالية:

- تعتبر القروض المتعثرة من أهمأسبابإفلاس البنوك التجارية و يرجع سبب حدوثها الى تحقيق الربحيةعلى حساب الأمان، خاصة على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية
- في حالة تعثر القروض يرجع بنك الفلاحة و التنمية الريفية للقضاء من اجل تسوية الوضعية و استرجاع مستحقاتها.

- أهمية الدراسة

تتجسد الأهمية العلمية للدراسة في المكانة التي تحظى بها البنوك التجارية داخلالاقتصاد و في ظل المشاكل التي تتعرض لها فان تعثر القروض يعتبر احد أهم العراقيل التي قد تكون سبب في فشل المنظومة البنكية، تأتي هذه الدراسة لمعرفة أسباب التعثر و كيفية اتخاذ الإجراءات المناسبة ضدها.

–هدف الدراسة

نظرا لما عرفته البنوك من تغيرات و تطورات كبيرة خاصة في مجال منح القروض تهدف هذه الدراسة إلى :

- المعرفة الجيدة لخطر القروض المتعثرة من خلال توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بهذا المصطلح.
- معرفة ما هو اثر القروض المتعثرة و ماهي علاقتها بالبنوك التجارية .
- أهم العوامل المؤثرة في تزايد هذه الظاهرة و تحديد أسباب حدوثها.
- كما هذه تهدف الدراسة إلى معرفة كيفية التحكم بخطر القروض المتعثرة و إدارتها دون التسبب بأي مشاكل قد تؤثر على نشاط و مردودية البنك التجاري.

– مبرارات اختيار موضوع الدراسة:

- تفاقم ظاهرة القروض المتعثرة الذي أدىإلى حدوث مشاكل مالية من جهة و فقدان الثقة بين البنك و الزبون من جهة أخرى.
- محاولة معرفة أسباب هذا التعثر و كيف تتعامل البنوك معه.

– منهجية وأدوات البحث المستخدمة في الدراسة:

من اجل الوصول لحل إشكالية الدراسة، اعتمدنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري و ذلك من خلال عرض مفاهيم النظرية، كما اعتمدنا على المنهج التاريخي في معرفة تاريخ نشأة بنك

الفلاحة و التنمية الريفية. أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على المنهج التحليلي لدراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تيارت-تيسمسيلت المعتمدة على تحليل البيانات المقدمة و استخلاص أهم النتائج.

حدود الدراسة

تم الاعتماد في الحدود المكانية على بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تيارت- تيسمسيلت من خلال محاولة التعرف على القروض المتعثرة بالوكالة و كيف يتأثر البنك بهذه المشكلة، حيث اخذ نوع من القروض نموذجا وهو القرض الرفيق و يعتبر قرضا موسميا قصير المدى.

أما بالنسبة للحدود الزمنية فتمثلت في الفترة من 2017-2020 من خلال الوقوف على حجم القروض المتعثرة من القرض الرفيق.

الصعوبات

- قلة المراجع والدراسات السابقة حول الموضوع على مستوى الجامعة، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على الأرقام والمعطيات من الجهات المعنية وذلك بسبب السرية المهنية المنتهجة في البنوك.
- ضيق فترة إجراء الدراسة الميدانية بالوكالة.

هيكل الدراسة

لانجاز الدراسة في الحدود المرسومة زمنيا ومكانيا، سيتم تقسيمها إلى ثلاث فصول وفقا لما يلي:

سيتم خلال الفصل الأول استعراض مختلف المفاهيم العلمية النظرية المتعلقة بالقروض والقروض المتعثرة. أما خلال الفصل الذي يليه، سيتم التطرق إلى اثر القروض المتعثرة بالبنوك التجارية و الأسباب التي أدت إلى تعثر القروض، بالإضافة إلى اقتراح طرق معالجة القروض المتعثرة.

وخلال الفصل الثالث، سيتم دراسة حالة قرض متعثر ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة تيارت- تيسمسيلت، حيث تناول في الأول عموميات حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية بالتطرق لمدخل تقديم البنك و في الأخير خصصنا القرض الرفيق نموذجا للقروض المتعثرة بالوكالة حيث جمع بيانات إحصائية لتحليلها.

الفصل الأول

الإطار النظري للقروض المتعثرة.

تمهيد:

تمثل البنوك التجارية احد أهم المؤسسات التجارية المهمة و المحورية من خلال الوظائف التي تؤديها في الحياة الاقتصادية، حيث تقوم بدور حيوي في تمويل الاقتصاد الوطني و لم يقتصر عملها على إيداع الأموال و سحبها فقط بل تطورت مهامها بتطور مختلف التقنيات المواكبة للتكنولوجيا.

إن عمليات الإقراض التي تقوم بها البنوك التجارية تشكل موردا هاما لإيرادات و مداخيل البنوك بما تحققه من أرباح، و إقدام البنك على منح القرض يتوقف على مدى الثقة التي يظهرها الزبون للبنك و تعد القروض المتعثرة مشكلة رئيسية و هي محل اهتمام البنوك في مسعى و محاولة لإيجاد حلول ملائمة لها، نظرا لأنها تؤدي إلى تجميد جزء من أموالها مما يؤثر على أرباحها.

من خلال ما سبق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى مفاهيم و نظرة عامة حول كل من البنوك التجارية والقروض المتعثرة. و كذا الدراسات السابقة في الموضوع ذات الصلة.

المبحث الأول: ماهية القروض المصرفية و القروض المتعثرة.

المبحث الثاني: علاقة القروض المتعثرة بالبنوك التجارية و كيفية معالجتها.

المبحث الثالث : الدراسات السابقة.

المبحث الأول: ماهية القروض المصرفية و القروض المتعثرة.

تعد القروض المصرفية الاستخدام الرئيسي لودائع المصارف التجارية و عمليات الإقراض و هي الخدمة الرئيسية التي تقدمها المصارف التجارية و في نفس الوقت المصدر الرئيسي لربحها و لذلك هناك عدة اعتبارات يجب مراعاتها عند منح القروض بأنواعها المختلفة.

المطلب الأول: تعريف القروض المصرفية، أهميتها و أنواعها.

سنتناول في هذا المطلب مفهوم القروض المصرفية، أهميتها وأنواعها.

أولا: تعريف القروض المصرفية

إن القروض هي من أهم مصادر الأموال لبنك التجاري في الوقت الحاضر لكونها العنصر الأساسي التي تزود البنك بالعوائد.

تمثل القروض أحد الإعانات المادية التي يتم منحها إلى الأشخاص بهدف تنفيذ مشروع معين أو سد ضائقة مالية، وُتعطى القروض مقابل ضمانات واشتراطات معينة تضمن لكل طرف من الأطراف حقوقه كاملة،القرض اصطلاحا "باللغات الأوروبية فان كلمة المقابلة لكلمة قرض هي "crédit"أصلها هي الكلمة اللاتينية "créditum" المشتقة من الفعل اللاتيني "credere"، و هي تركيب الاصطلاحين[1].

القروض هي عبارة عن اتفاق يتم بين مجموعة من الأشخاص بحيث يتنازل فيه الطرف الأول عن ملكية شيء ما أو مبلغ من المال إلى الطرف الثاني ويتم تحديد فترة لسداد قيمة القرض وإعادته إلى صاحبه وتشمل القيمة المستردة فائدة مادية يحصل عليها الطرف الأول مقابل إقراضه الطرف الثاني. إذ يعرف الاقتصادي "صباح الدين حسن"القرض أنه :"الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود او بكلفه فيه لفترة محددة ينفق عليها بين الطرفين ، و يقوم المفترس بتسديد دينه وفق اتفاق بينهما متحملا الشروط و المصاريف اللازمة....."[2].

[1]عبد المعطي رضا جودة، محفوظ أحمد ،إدارة الإئتمان، دار وائل للنشر، عمان،ص33.

[2]صلاح الدين حسن الساسي، إدارة أموال و خدمات المصاريف، دار الرسام، 1998، ص111.

تقوم البنوك بمنح بعض الأشخاص قروض مقابل ضمانات معينة على أن يتم سداد قيمة القرض في الموعد المستحق له. وتمنح البنوك القروض المختلفة مقابل الحصول على فائدة يتم تحديدها نسبة إلى مبلغ القرض إضافة إلى المصاريف التمويلية الأخرى.

ويكون للبنك الحق في تحديد نسبة الفائدة وطريقة السداد وموعده. يأخذ البنك كافة الضمانات التي تلزم المقترض بالسداد في الموعد المستحق وإلا يتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

حسب تعريف Pleroy" القرض هو وضع تحت تصرف الغير رأسمالي مع التزام باسترداده إما رأسمال نفسه أو ما يعادله".و كما يقول Petit Duit Aulis .G في كتابه حول مخاطر القروض البنكية ، " منح البنك يعني منح الثقة ، إعطاء حرية التصرف في مال حقيقي مقابل الوعد بالتسديد لذلك المال نفسه أو ما يعادله ".

نستنتج من هذه المفاهيم أن عمليات الاقتراض تعتمد علي ثلاثة عناصر :

- **الثقة:** لكي يتحقق عامل الثقة على العميل أن يقدم للمصرف ضمانا قيمتها المالية تفوق قيمة القرض.
- **المدة** : هي الأجل الذي يستفيد منه المقترض بالأموال المقرضة و تتحدد هذه المدة بعد توقيع اتفاقية القرض.
- **الوفاء بالتسديد** : الوفاء بإرجاع مااقترضه مضافا إليه فائدة.

بعد تعريف القروض بصفة عامة يمكن تعريف القرض البنكي بأنه الثقة التي يوليها البنك لعميله، بحيث يضع تحت تصرفه مبلغا من المال لاستعماله في غرض محدد خلال فترة محددة، مقابل حصول البنك على عائد مادي متفق عليه، مع تقديم العميل لضمان يمكن البنك من استرداد أمواله إذا ما توقف العميل عن السداد.

فالقروض البنكية هي عمليات تزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال مع فوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أمواله في حالة توقف العميل عن السداد دون أية خسارة. أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم

هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل البنك استرداد.و ينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية و يحتوي على مفهوم الائتمان و السلفيات.[1]

كما تعرف القروض بأنها أساس النشاط البنكي، فهي تجارته و موضوع عمله فهو فعل ثقة بضم تبادل خدمتين متباعدتين في الوقت. تقديم أموال مقابل وعد بالتسديد مع فائدة معينة تغطي عمليتين أساسيتين الفارق الزمني و الخطر[2].

ثانيا:أهمية القروض المصرفية:

أهمية القروض المصرفية تمثل جانبا هاما من وظائف البنك، بل هي الأساس لعملها و تهتم هذه الأخيرة عند منحها القروض بعوامل ضمان الربحية و السيولة و هنا تظهر أهمية صياغة السياسة الاقراضية ومن أهم النقاط التي توضح أهميته هي:

- تعتبر القروض البنكية المورد الأساسي لإيرادات في البنك.
- القروض وسيلة للاستثمار في الموارد المالية للبنك وعدم إبقائها جامدة ومنه منع الاكتناز.
- تساهم في القضاء على البطالة لأنها تتيح فرص عمل.
- المساهمة في تنمية السوق النقدية، عن طريق زيادة العرض من الأوراق التجارية والمالية و السندات و تشجيع الأفراد على التعامل مع هذه الأسواق.
- يلعب القرض دورا حاسما في الازدهار، إذ يعتبر الوسيلة للسياسة إلي جانب دوره في خلق النقود و هو بمثابة وساطة للتبادل التجاري و أداة استغلال الموال في الإنتاج و التوزيع.
- تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم علي أساس العقود والوعد بالوفاء.
- تلعب القروض دورا هاما في تمويل حاجات الصناعة و الزراعة و التجارة والخدمات، فالأموال المقرضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية رفع أجور العمال اللازمين لعملية الإنتاج و تمويل المبيعات الآجلة، والحصول على سلع الإنتاج ذاتها[3].

[1] مُحَّد ابراهيم عبد الرحمان، إقتصاديات النقود و البنوك، دار التعلم الجامعي، مصر 2014،ص 76.

[2] فريدة بخراز يعدل، تقنيات و سياسيات التسيير المصرفي، الطبعة الرابعة"ديوان المطبوعات الجامعية"، الجزائر، 2008، ص 108

[3] مهند حنانقولا عيسى، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص –ص 61-59

- ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية يؤدي إلى ارتفاع الفوائد و العمولات، التي تعتبر كمصدر للإيرادات و التي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك ،و تدبير و تنظيم قدر ملائم من الأرباح مع إمكانية احتفاظ البنك بجزء من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء.

ثالثا:أنواع القروض المصرفية:

توجد العديد من أنواع القروض التي يتم منحها من البنوك بهدف معين ولتحقيق وظيفة معينة، ويخضع كل نوع منها لعدد من الشروط التي يجب توافرها لكي يمنحها البنك، وتتعدّد كافة أنواع القروض بتعدّد استخداماتها.و من أهم أنواع القروض البنكية هي كالآتي:

1. القروض الشخصية[1]:

تقدّم معظم البنوك سواء من خلال فروعها أو عبر بواباتها الإلكترونية حزمة من القروض الشخصية للأفراد، وذلك لمختلف أغراض الشراء والدفع من شراء شاشة حديثة ثلاثية الأبعاد إلى دفع الفواتير. وبالرغم من كون هذه المقتنيات أقل سعراً في معظم الأحيان من أشياء أخرى مثل السيارة أو الشقة، إلّا أنها أقل مخاطرة نظراً لافتقاد المقترض في هذه الحالة لأي ضمانة مالية كما في حالة قرض السيارة أو ضمان المنزل. في الوضع الطبيعي، يكون القرض الشخصي بالمتناول إذا ما تراوحت قيمته ما بين مئات إلى بضعة آلاف من الدولارات ضمن فترة سداد تقسّط على مدار سنتين إلى خمس سنوات. جديرٌ بالذكر أن المقترض يلجأ للتحقّق من مصدر دخله ويسعى للتأكّد من أن الأصول التي في حوزته تساوي في قيمتها المبالغ المقترضة بالحد الأدنى، فوثيقة التقديم غالباً ما يتألف طولها من صفحة واحدة إلى اثنتين، وتجابه بالقبول أو الرفض خلال بضعة أيام.

تعد القروض الشخصية من أكثر أنواع القروض التي تمنحها البنوك للأشخاص. يقدم الأفراد الراغبين في الحصول على القرض الشخصي العديد من الضمانات للبنوك تكفل لهم حق الحصول على القرض. وتتضمن أهم الأوراق التي يطلبها البنك لمنح القرض الشخصي " أوراق تثبت قيمة الأصول المملوكة للفرد، بيان بالدخل الشهري" حيث تضمن هذه الأوراق إمكانية حصول البنك على حقه في حال عجز المقترض عن السداد. يتم احتساب فائدة مالية على القروض الشخصية ويتم سدادها

[1] القاضي أنطوان ناشف و خليل هندي، موسوعة العمليات المصرفية و السوق المالية، المؤسسات الحديثة للكتاب، لبنان،ج602، 2000،ص21.

مع أقساط القرض إلى البنك وهي تعد أحد أهم الأرباح التي تستفيد منها البنوك. قد تكون الفائدة الخاصة بالقرض الشخصي ثابتة أو متناقصة.

2. بطاقات الائتمان:

تُعتبر بطاقات الائتمان أحد أكثر أدوات الدين شيوعاً، ففي كلّ مرّة تتم فيها حركة شراء عبر الكريديت كارد فإن العميل يراكم مبلغاً من الدين على حسابه لدى البنك الذي أصدر البطاقة. وإذا ما تم دفع السقف كاملاً، لا يعود هناك أي نسبة فائدة ملزمة للدفع باعتبارها أداة قرض بلا فوائد ، وإذا تأخر دفع هذا المبلغ في موعده فإن نسبة من الفائدة ستتم إضافتها كل شهر على المبلغ المقترض إلى أن يتم دفع قيمة الشراء الجاري عبر البطاقة كاملاً. ولا بدّ من الإشارة أيضاً بالمعية إلى الخطأ الشائع في تعميم وصف الفيزا على كل بطاقة ائتمانية، في حين أن فيزا لا تعدو عن كونها إحدى الشركات المزودة لبطاقات الائتمان شأنها شأن الماستر كارد. وما يميز بطاقة الائتمان عن بطاقة المدين الاعتيادية يتلخّص في كون النقود التي يتم دفعها من خلال البطاقة الائتمانية لا يتم خصمها من حساب البنك، وإنّما تُخصم من مقدار النقود المدينة من البنك المزوّد للخدمة.

تشترط البنوك لمنح بطاقات الائتمان أن يكون لدى المتقدم للحصول عليها حساب بنكي. يتم وضع مبالغ معينة في كل بطاقة ائتمان بحيث يسحب الشخص المقترض منها حاجته المادية. يقوم الشخص حامل البطاقة بتسديد مبلغ البطاقة والفائدة المحسوبة عليها خلال فترة زمنية قصيرة. تضع البنوك فوائد مرتفعة للغاية على بطاقات الائتمان قد تصل إلى ضعف الفوائد المفروضة على القرض الشخصي.

3. قروض العقارات:

تساعد القروض العقارية الأشخاص في شراء المنازل والوحدات السكنية. يمنح البنك القرض العقاري للأفراد الراغبين في امتلاك وحدات سكنية مقابل أن تكون ملكية العقار للبنك إلى أن يقوم الشخص المقترض بسداد قيمتها كاملة ويحصل بموجب ذلك على تنازل من البنك على العقار.

تعتبر القروض أكثر الاستثمارات استقطابا من طرف البنوك التجارية نظرا للعائد الناتج عنها، إذ يمكن تصنيف هذه القروض حسب النشاط الاقتصادي الموجه له أو حسب المدة الزمني التي يتميز بها القرض. و بالتالي تقسم القروض إلى عدة أنواع من خلال تلك المعايير[1]:

1.3. القروض حسب النشاط الاقتصادي[2]:

إذ يندرج تحت هذا النوع ثلاثة أنواع تتمثل في:

- **القرض الاستثماري**[3]: هو التسهيلات الممنوحة إلى المشاريع و المؤسسات الإنتاجية، بغرض توفير متطلبات الاستثمار و الإنتاج من عقارات و تجهيزات....
- **القرض التجاري**: يقصد به القرض الذي يمنح في شكل تسهيلات مصرفية للعملاء لعمليات التبادل التجاري و المحلي و الخارجي، كما يقدم هذا النوع إلى المشاريع الصناعية، من اجل تمويل مستلزماتها التجارية...
- **القرض الاستهلاكي**: نعني به القرض الذي يحصل عليه أفراد المجتمع من اجل إنفاقهم الاستهلاكي كشراء السيارات و غيرها من السلع المعمرة، حيث يمكن الحصول عليه بسهولة و طبقا لدخل الفرد لأنه يسدد على دفعات شهرية.

2.3. القرض حسب الفترة الزمنية[4]:

و تقسم القروض المصرفية طبقا لهذا المعيار إلى:

- **قروض قصيرة الأجل**: و مدتها عادة لا تزيد عن سنة و تستخدم أساسا في تمويل النشاط التجاري للمنشآت.
- **قروض متوسطة الأجل**: و تمتد أجالها إلى خمس سنوات بغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية للمشروعات، مثل شراء آلات جديدة للتوسع بوحدات جديدة
- **قروض طويلة الأجل**: و تزيد مدتها عن خمس سنوات بغرض تمويل مشروعات الإسكان و بناء المصانع.

---

[1] مهند حنانقولا عيسى، مرجع سابق، ص 57-52

[2] يحيوش حسين، مداخلة بعنوان تسيير مخاطر القروض المصرفية حالة القرض الشعبي الجزائري، المؤتمر العالمي الدولي السابع حول إدارة المخاطر في ظل إقتصاد السوق، جامعة منتوري، قسنطينة، أيام 19-17 أفريل 2007.

[3] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية قسنطينة، 2000-1998، ص76-74

[4] يحيوش حسين، مداخلة بعنوان تسيير مخاطر، مرجع سبق ذكره .

3.3.القرض من حيث الضمان[1]:

يعتبر الضمان الوسيلة الأكثر تأمينا من خطر عدم السداد، لأنه يسمح للبنك باستلام حقوقه عندما يعجز العميل عن التسديد و ينقسم إلى قسمين رئيسين:

- **القروض بدون ضمانات:** عادة ما يقدم للمقترضين المعروفين بجديتهم في التعامل و التزامهم بمقتضيات الاتفاق و مراكزهم المالية القوية.
- **القروض بضمانات:** معظم القروض الممنوحة تكون مضمونة و تعرف باسم "ضمانات تكميلية"لأنها تتطلب لتكملة عنصر الثقة.

المطلب الثاني:ماهية الديون المتعثرة و أسبابها

اولا: تعريف القروض المتعثرة

تتعرض البنوك التجارية لمجموعة من المخاطر و تعتبر القروض المتعثرة من المشاكل الرئيسية التي تواجه البنوك، إذأنها تعرضها إلى مشاكل ائتمانية من شأنها إن تعرض البنك إلى فقدان ثقة عملائه لذا وجب الاهتمام بهذه الظاهرة و تحديد مفهومها بشكل دقيق بتحديد كيفية مواجهتها في المستقبل.

بعد التعرف على مفهوم القرض و قبل التطرق إلى مفهوم القروض المتعثرة يجب معرفة مفهوم التعثر أولا.

1. مفهوم التعثر:

التعثر هو عملية و حالة، من حيث كونه عملية فهو ليس نتاج اللحظة و لكنه ناجم عن العديد من الأسباب و العوامل التي تفاعلت عبر مراحل زمنية تطول أو تقصر و تؤدي إلى الحالة التي يصل إليها المشروع من عدم قدرته على سداد التزاماته و الحصول على التزامات جديدة بل أيضا العودة إلى ماكان عليه من قبل أو استعادة توازنه المالي و النادي أو التشغيلي[2].

---

[1]عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص 108.

[2] مُحَمَّد الشريف العمري، مداخلة بعنوان الديون "الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية و كيفية علاجها من خلال تجربة البنوك الإسلامية الماليزية"، الجامعة الإسلامية العالمية، بماليزيا، 2000، ص33.

التعثر البنكي هو تلك التسهيلات بكافة أنواعها التي يحصل عليها المقترض من البنك و لم يقم بسدادها في موعد استحقاقها ، و لذا يتحول القرض من تسهيلات ائتمانية جارية إلى أرصدة مدينة راكدة، و بمرور الوقت عليها تصبح دينا متعثرا[1].

عموما هناك مفاهيم عدة تختلف من بنك إلى آخر مثل الديون المتعثرة أو الديون المشكوك فيها أو الديون الراكدة و كلها تنطوي تحت ظاهرة التعثر المالي، و من. الإشارات الدالة عليه و التي يمكن لإدارةالائتمان الاسترشاد بها في متابعة القروض مايلي: [2]

- عجزت المقترض عن تسديد الإقساط في تواريخ استحقاقها.
- تكرار الطلب من اجل تأجيل تسديد الأقساط.
- طلب تسهيلات جديدة في ظروف غير مبررة.
- عدم الرغبة في تقديم الميزانيات و المعلومات المالية التي يطلبها للبنك.
- تغييرات متكررة في إدارة المؤسسة.

و هنالك مفاهيم أخرى التعثر، التي لها علاقة بالتعثر المالي في البنوك التجارية و من بين هذه المفاهيم:

1.1.الإفلاس:

يقصد به اللحظة التي يتقرر فيها تصفية الوحدة الاقتصادية بالشكل القانوني نتيجة لكونها تعاني من الفشل المالي بشكل شبه أكيد[3].

2.1 العسرالمالي(الفشل المالي):

اختلف مفهوم العسر المالي وفقا لشكل التحليل الذي يمكن استخدامه في تحديد ذلك .إذ يقصد به حالة عدم قدرة العميل أو الشركة على الوفاء بالتزاماتها نحوى الدائنين[4].

---

[1]عبد الغني حريري، مداخلة بعنوان: "دور التحرير المالي في الأزمات و التعثر المصرفي، مؤتمر علمي حول الأزمة المالية الاقتصادية الدولية و الحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 21-20 اكتوبر 2009، ص05.

[2]هاني أبو جبارة، ندوة الديون المتعثرة و التعامل فيها، مجلة البنوك، عمان، 1994، ص23

[3]علاء الدين جبل و آخرون، دور المعرفة المحاسبة في الدنيا بالفشل المالي للشركات، تنمية الرافين، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد 31 ، العراق، 2009، ص 306 .

[4]فاطمة بن سنة، إدارة المخاطر الائتمانية و دورها في الحد من القروض المتعثرة دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2009، ص 84.

3.1. العميل المتعثر:

هو العميل الذي يتوقف على سداد الأقساط أو الفوائد المستحقة عليه في مواعيدها، أو يواجه مشاكل مالية أو إدارية أو تسويقية يترتب عليها في النهاية تخلفه عن الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الدائنين في مواعيدها[1].

4.1.الفشل:

يعتبر مصطلحا غيردقيق تماما من ناحية تقديم توصيف واضح للحالة المالية التي تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية كيتعتبر مؤسسة فاشلة. فهو مفهوم عام يخلط بين المفاهيم المالية و القانونية لحالات الإفلاس و العسر في المؤسسات. و تجدر الإشارة إلى أنه يجب التمييز بين الفشل الاقتصادي و الفشل المالي[2].

5.1. التعثرالمالي:

يعني نقص العوائد أو توقفها، وعدم القدرة على سداد الالتزامات في مواعيدها. كما يقصد به المرحلة الأخيرة لعدة مراحل تبدأ بنقص السيولة وتتطور إلى أن تصل إلى التوقف عن السداد.

ثانيا: القروض المتعثرة

هو الدين الذي تتعرض اتفاقيات دفع بين البنك والمقترض إلى مخالفات أساسية، ينتج عنيا عدم المقدرة عمى تحصيل أقساط وفوائد الدين مما يمكن مع القول أن هناك احتمالات خسارة واضحة للبنك (المومني، 2000).

المفهوم المصرفي للتعثر: هي تلك الديون التي لا تدر عائدا، بمعنى انها تلك الديون التي يتقرر عدم إضافة العوائد المحتسبة عليها لإيرادات البنك، وإنما تجنب في حسابات مستقلة[3].كما يقصد به محاولة العميل أو المدين بصناعة ظروف إقناعية مفتعلة في إدارة مفاوضات إقناعية ناجحة مع البنوك

[1]عبد الغني حريري، دور التحريري المالي، مرجع سبق ذكره، ص06.

[2]الشريف ريحان و آخرون، الفشل المالي في مؤسسات الاقتصادية،تشخيص إلى التنبؤ ثم العلاج ،ملتقى وطني حول المخاطر، جامعة منتوري الجزائر 2012، ص 04.

[3]سليمان ناصر، التقنيات البنكية و عمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص95-96 .

الدائنة بهدف تخفيض حجم الدين وتحقيق أكبر استفادة ممكنة بتخفيض ما عليه من ديون قائمة أو مستحقة والحصول على موافقة الدائن بذلك [1].

وتعرف القروض الغير العاملة بأنها القروض التي لم تعد تحقق للبنك إيرادات من الفوائد، أوالقروض التي يجد البنك نفسه مضطرا لجدولتها بما يتفق و الأوضاع الحالية للمقترض[2]. وقد تم ربط موضوع التعثر بنسبة احتمال عدم مقدرة البنك على تحصيل القروض، حيث عرفت بأنها القروض البنكية التي تتعدى احتمالات عدم استردادها. 51%

وبخصوص محددات القروض المتعثرة، فإنها تختلف من دولة إلى أخرى، و التي يمكن ذكر بعض الحالات منها:

الولايات المتحدة الأمريكية: إذا مضى على استحقاق أي قسط من أقساط القرض مدة تزيد عن 90يوما، اعتبر قرضا متعثرا.

كوريا الجنوبية و اندونيسيا: يعتبر القرض متعثرا، إذا مضت مدة ثلاثة أشهر على موعد تسديد أقدم قسط مستحق.

الهند: إذا مضت مدة ستة أشهر على موعد تسديد أقدم قسط مستحق، يعد القرض متعثرا.

الأردن: تم اتخاذ مدة 180 يوم على موعد تسديد أقدم قسط مستحق كحد لاعتبار القرض متعثرا و ذلك إلى غاية سنة 1999، ثم تم تخفيض هذه المدة تدريجيا إلى 90 يوم في سنة 2002 وما بعدها.

الجزائر: إذا مضت مدة ستة أشهر على موعد تسديد أقدم قسط مستحق، يعد القرض متعثرا.

مما سبق يمكن تعريف الديون المتعثرة على انها تلك الديون التي عجز فيها المقترضون على سدادها في تواريخ الاستحقاق المتوقعة إما بسبب عدم الرغبة في ذلك أو لعدم تمكن المقترض من الوفاء بسبب حدث غير محسوب أو لظروف أحاطت بنشاط.

[1] محسن أحمد الخضرى، الديون المتعثرة، الطبعة الأولى، أتراك للنشر و التوزيع، القاهرة، 1997، ص81-81 .

[2] أحمد يوسف ربعي، القروض المتعثرة في مؤسسات الإقراض في فلسطين: أسبابها و سبل معالجتها، رسالة الماجستير، كلية الدراسات العليا و البحث العلمي، قسم إدارة الأعمال، فلسطين، 2019، ص19 .

ثالثا: أسباب تعثر القروض البنكية

من خلال البحث و المعايشة الواقعية لمشكلة تعثر القروض، تم التوقف عند مجموعة من الأسباب و التي ساهم في تشكيلها كل من العاملين بإدارة الائتمان و عملاء البنك وبعض المتغيرات الأخرى و المتمثلة[1] فيما يلي:

1. أسباب متعلقة بالبنك:

باعتبار البنك هو الطرف المسئول عن خطوات و أساليب الدراسة المتعلقة بالقرض، وهو المسئول عن منح القرض و متابعته، فان أي تقصير في هذه الإجراءات سيؤدي إلى تعثر القروض لأحد الأسباب الموالية:

- عدم قدرة البنك على تقدير الاحتياجات النقدية للمقترض.
- السماح للعميل باستعمال التسهيلات الممنوحة له قبل استكمال المستندات المطلوبة عنه
- السماح للعميل باستعمال أموال التسهيل دفعة واحدة.
- خطأ في تقدير الضمانات.
- عدم قدرة البنك على متابعة المشروع الممول.
- تمويل كامل أو شبه كامل للمشروع.
- عدم كفاية موظفي النشاط الائتماني.
- سوء ظروف عمل الموظفين في البنك.
- ان يغلب عند اتخاذ القرار الائتماني جانب الربح على جانب المخاطرة ينبغي أن تتحقق التوازن في الربح والمخاطرة .
-

2.أسباب متعلقة بالعميل :

- عدم تقديم البيانات والمعلومات الصحيحة و الكاملةعن العميل،
- استخدام التسهيلات الائتمانية في غير الغرض الممنوحة من أجلها،

[1] دعاء مُحَمَّد زايدة، التسهيلات الائتمانية في الجياز المصرفي الفلسطيني – دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العامة في قطاع غزة، رسالة ماجستير في العلوم. الاقتصادية، الجامعة الإسلامية، غزة – فلسطين، 2006،ص5 .

- التوسع غير المدروس لعمليات العميل الاستثمارية
- العوامل الشخصية و السلكية الذاتيةللعميل[1]
- ضعف الإدارة وعدم علميتها[2].
- وفاة العميل المقترض و عدم التزام الورثة بالتسديد.
- استخدام القرض لغير الغرض الذي منح لأجله.
- ضعف القدرات التسييرية للمقترض.
- سوء نية المقترض.

3. اسباب خارجية عن نطاق البنك والعميل

هناك أسباب كثيرة للتعثر[3]تخرج عن نطاق البنك والمقترض، لأنها أسباب عامة وليست خاصة وهي عادة تتعلق بالظروف والعوامل السياسية والاقتصادية و الاجتماعية و التشريعية التي تؤثر على نشاط الائتمان وعلى نشاط الذي يموله الائتمان و أهمها:

1.3. أسباب تتعلق بالبيئة المحيطة بالبنك: وتتمثل فيما يلي:

- الظروف السياسية والاقتصادية و الاجتماعية التي تؤثر على نشاط الائتمان بالبنك، بالإضافة إلى الحروب والكوارث الطبيعية
- المنافسة غير المشروعة بين البنوك وعدم استقرار الصرف.

---

[1] مفيد الظاهر وآخرون، العوامل المحددة لتعثر التسهيلات المصرفية في المصارف الفلسطينية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة النجاح الوطنية، المجلد 21 (2)، 2008، ص:519 .

[2] عادل هبال، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة–دراسة حالة الجزائر–مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة الجزائر03 ،الجزائر،2012،ص: 4 .

[3] وائل إبراهيم علي سليمان، الديون المتعثرة المستحقة على قطاع الأعمال في مصر–تطويرها وتحليل اقتصادي وبدائل تسويتها– رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم اقتصاد، كلية التجارة، عين شمس، 2004 ،ص:61 .

2.3. اسباب تشريعية قانونية:

إن هذه الأسباب تتميز بقصور شديد في القوانين النافذة، من حيث عدم شموليتها وعدم تغطيتها لكثير من الأمور التي تساعد في اتخاذ الإجراءات المناسبة والحازمة، في الوقت المناسب وبأقل الأضرار، زيادة على أن التوقعات المنصوص عليها في القوانين النافذة لا تندرج بشكل معقول ولا تتناسب مع حجم المخالفة فهي تبدأ بعقوبات هزيلة لتصل إلى حد الإغلاق، مما يعني انتظار السلطة النقدية إلى حين الانهيار حتى تستطيع أن تتخذ قرار الإغلاق

الشكل رقم 1: يوضح أسباب تعثر القروض.

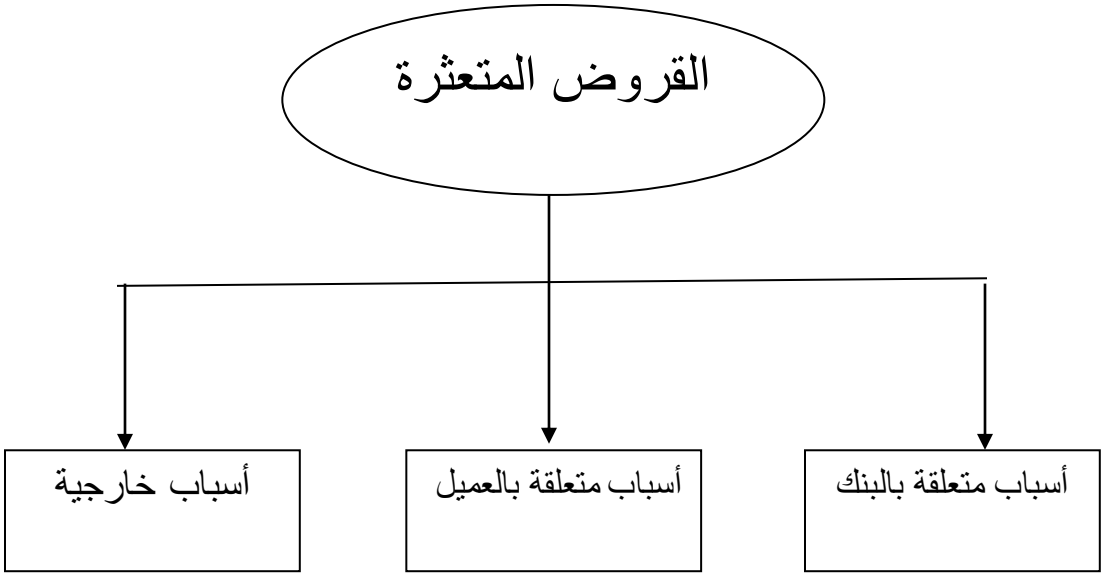

المصدر : من إعداد الطالب عدلان جكون، إشكالية القروض المتعثرة في الجزائر مع الإشارة إلى حالة المديرية الجهوية للبنك الفلاحة والتنمية الريفية قسنطينة، الجزائر، ص142.

رابعا: مراحل تعثر القروض.

إن التعثر المالي لا يتم دفعة واحدة بل يمر في عدة مراحل للوصول إلى مرحلة التعثر، و بالتالي يجب معرفة تلك المراحل من أجل متابعة التعثر المالي في مراحله الأولى قبل أن يصبح في مراحله النهائية الحرجة و من هذه المراحل[1] الأساسية كما هي موضحة في الشكل (رقم2) الأتي :

[1] عدلان جكون، إشكالية القروض المتعثرة في الجزائر مع الإشارة إلى حالة المديرية الجهوية للبنك الفلاحة والتنمية الريفية قسنطينة، مذكرة الماجستير في العلوم التجارية ، الجزائر، ص: 143

الشكل2 :يوضح مراحل تعثر القروض.

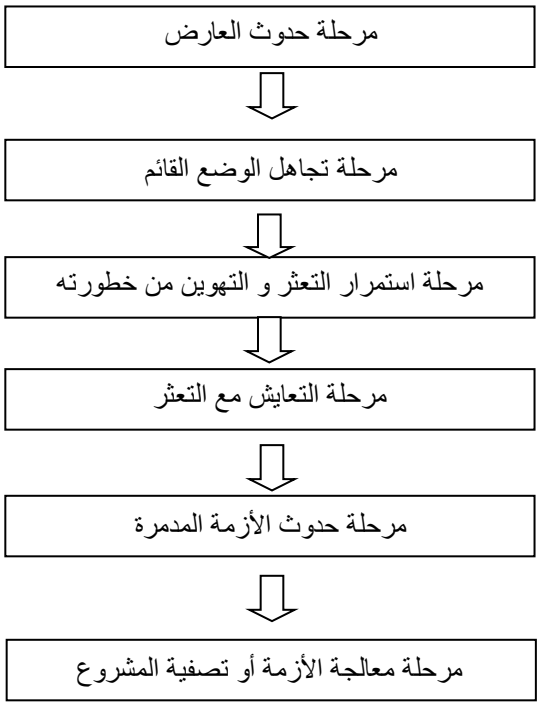

المصدر : من إعداد الطالب [1]عدلان جكون، إشكالية القروض المتعثرة في الجزائر مع الإشارة إلى حالة المديرية الجهوية للبنك الفلاحة والتنمية الريفية قسنطينة، ص 144.

1. مرحلة حدوث العارض

وهو البداية الحقيقية للتعثر المالي،حيث يحدث حادثعارض " ما "ويمثل ذلك اختبار الإدارة المشروع، فإذا تنبأ لهوأدرك خطورته لم يحدث التعثر، وإذا أغفله واستهان به بدأ التعثر، مثل ظهور التزام عارض غير مخطط له أو الدخول في التزامات غير مخطط لها ولا تعطي عائدا سريعا.

2. مرحلة تجاهل الوضع القائم

وهي المرحلة التي يتم فيها تنبه القائمين على إدارة البنك والمشروع إلى خطورة الأسباب والبواعث المؤثرة على عملية التعثر إلا أنهم يتجاهلون ذلك تهاونا وتقليلا لشأنها.

3. .مرحلة استمرار التعثر والتهوين من خطورته

في هذه المرحلة يزداد الوضع سوءا، ويزداد تجاهل القائمين على المشروع لخطورة الوضع، وعدم مبادرتهم لحل المشكلة.

1.3. مرحلة التعايش مع التعثر:

وهذه المرحلة هي أخطر المراحل على الإطلاق، بحيث يصبح التعثر الطابع اليومي للحياة داخل المشروع، ويكون المشروع على وشك الإفلاس، وخلال هذه المرحلة يتم وقف الاستثمارات الجديدة، وتنعدم الزيادة في الطاقة الإنتاجية، وتتحول العملية الإنتاجية إلى المحافظة على بعض خطوط الإنتاج وإغلاق الخطوط الأخرى التي لا يستطيع المشروع القيام بأعمال صيانتها، أو إصلاح الأعطال فيها أو تجديدها.

2.3. مرحلةحدوث الأزمة المدمرة:

في هذه المرحلة تصل أخبار تعثر المشروع إلى المتعاملين معه وتبدأ عملية المطالبات المالية.

3.3. مرحلة معالجة الأزمة أو تصفية المشروع:

في هذه المرحلة يتم استدعاء عدد من الخبراء والمتخصصين لدراسة أسباب التعثر وعلاجها، سواء من خلال عمليات الدمج أو التصفية أو إعادة المشروع إلى مسيرته الطبيعية وقدرته على النمو والتوسع وسداد التزاماته المستحقة بعد إعادة جدولتها، وبما يتناسب مع قدرته الجديدة على السداد.

خامسا: أنواع القروض المتعثرة

للقروض المتعثرة أنواع عديدة يمكن تصنيفها وتقسيمها وفقا لعدة أسس :

1. تصنيف القروض المتعثرة وفق الدرجة التخطيط:

و تنقسم القروض المتعثرة وفقا لهذا التصنيف إلى نوعين هما:

1.1. قروض متعثرة مخططة مرحلية:

هي ديون ذات طابع خاص معروف مقدما ومتنبأ بها نتيجة حدوث فجوه متوقعة ما بين الاستخدامات والموارد، سواء كان ذلك في شكل زمني يرتبط بتوقيت حدوث التدفق الخارجي، ومدى قدرة المشروع على تغطية هذه الفجوات.

2.1.قروض متعثرة عشوائية الحدوث:

وهي تلك الديون التي تحدث بشكل عارض حيث يفاجأ المشروع بحوادث يصعب التنبؤ بها أو التحكم فيها، و التي تؤدي إلى حدوث خسارة ضخمة وغير محتملة تصيب المشروع وتؤدي إلى اختال موارده والى عدم قدرته على سداد التزاماته.

2.تصنيف القروض المتعثرة وفقا لمسبباتها:

ووفقا لهذا الأساس يتم تقسيم القروض المتعثرة إلى قسمين أساسيين[1]:

1.2. القروض المتعثرة التي أوجدتها عوامل ذاتية:

وهي تلك العوامل الخاصة بالمشروع ذاته أي التي أوجدها المشروع وكانت سببا مباشرا فيها، وسواء كان ذلك عن عمد أو عدم معرفة، أو عن عدم اهتمام والتي من بينها:

- الخلل في إعداد دراسات الجدوى التي أعدها المشروع من ذاته،
- عدم الالتزام بالتوقيت المحدد بالبرامج التنفيذية الخاصة بتنفيذ المشروع الاستثماريواستغراقه وقتا أطول وعدم استكمال خطوط إنتاجية، ووحداته المتكاملة التي تعتمد كل منها على الأخرى،
- عدم تقديم بيانات ومعلومات صحيحة مناسبة وكافية عن المشروع المقترض، و إخفاء بيانات معينة عن البنك عند طلب التمويل وإظهار الأوضاع على غير حقيقتها.
- استخدام جانب كبير من ر أس المال العامل الخاص بالمشروع في التوسع في تمويل استثمارات طويلة الأجل لتوسيع طاقة المشروع الإنتاجية،
- المشاكل الإدارية والتخلف الإداري والفساد الإداري داخل المشروع، والذي ينجم عنه عدم التقيد بتعليمات البنك المانح للتمويل، وفقدان القدرة على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة.

2.2. القروض المتعثرة التي أوجدتها عوامل خارجية:

وهذا النوع ينصرف إلى البيئة المحيطة بالمشروع والمتصلة به من بنوك وموردين وموزعين وجهات حكومية، وهذا النوع يحدث نتيجة لعوامل خارجية خارجة عن إدارة المش وع المتعثر ذاته، ويمكن أيضا أن تقسمها وفقا للجهة الخارجية التي تسببت في تعثر هذه القروض إلى:

[1]. عدلان جكون، مرجع سابق، ص 145.

- قروض متعثرة ترجع أسبابها للبنك المقدم للائتمان:

حيث كثيرا ما يساهم البنك الممول في إصابة عملائه بالتعثر نتيجة:

- قصورالدراساتالائتمانية التيأعدهاالبنك عن المشروع الممول،
- سيطرة مفهوم الربحية المرتفعة على متخذي القرار بالبنكوتفضيلهمللمشروعاتالتيتعطي معادل مرتفعا للربحية والتغاضي عن المخاطرة التي تكتنفها.

- قروض متعثرة ترجع إلى عوامل خارجية أخرى كالظروف المحيطة:

وترجع هذه القروض في نشأتها أساسا حدوث ظروف غير مواتية تتمثل في التي:

- حدوث حالة منح القالتوقفالاضطراريعنالعملنتيجةالاضطرابات عمالية أو فقدان مصادر الطاقة أو فقدان مصادر المواد الخام،
- دخول النشاط الاقتصادي في مرحلة الركود أو الانكماش.

2. تصنيف القروض المتعثرة وفقا لدرجة صدقها:

وفقا لهذا الأساس يتم تقسيم أنواع القروض المتعثرة إلى نوعين أساسيين هما[1]:

1.3. قروض متعثرة وهمية خداعية:

وهي كثيرا ما يقوم بها بعض المستثمرين الأجانب حيث تقوم بعض الشركات متعددة الجنسيات إقامة هذه المشروعات والعصابات الدولية، بانتهاز فرص احتياج الدول النامية إلى عدد من المشروعات، و فيها للاستفادة من المزايا والإعفاءات و الدعم المالي الذي تقدمه، وتقوم هذه المشروعات باستنزاف رأس المال والعائد المحقق وتحويله في شكل أرباح إلى الخارج، وبعد انتهاء فترتي الدعم و الإعفاء يقوم المستثمرين بإعلان تعثر المشروع و إفلاسه، وقد يزداد الوضع تفاقما عندما تقوم العصابات الدولية باستخدام المشروعات المقامة كغطاء و واجهة لتغطية النشاط الإجرامي التي تقوم به.

[1] فاطمة بن شنة، إدارة المخاطر الائتمانية ودو رها في الحد من القروض المتعثرة–دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية–مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2009،ص: 71-74.

2.3. قروض متعثرة حقيقية فعلية:

وهي تلك القروض التي تحدث فعال ليس عن عمد وتخطيط، بل ترجع إلى أسباب حقيقية وفعلية وكعارض للنشاط الاقتصادي الذي يمارسه العميل، و من ثم يتم معالجتها بمعالجة هذه الأسباب.

4. تصنيف القروض المتعثرة حسب معيار ثباتها و استمرارها:

ووفقا لهذا الأساس يتم التفرقة بين نوعين من القروض المتعثرة هما:

1.4. القروض المتعثرة العارضة:

أي تلك التي تحدث بشكل عارض ونتيجة لممارسة النشاط للمشروع، ويسهل التغلب عليها نظرا لان أسبابها عارضة وبسيطة.

2.4. القروض المتعثرة الدائمة:

و هي تلك القروض التي تتصل بأسباب هيكلية و بالتالي تأخذ وقتا طويلا في معالجتها لأنها تتطلب إصلاحا جذريا و هيكليا يحتاج إلى جهد كبير سواء القيام به أو إقناع القائمين على المشروع باستخدامه او قبوله كعلاج لحالة التعثر التي أصابت المشروع.

5 .تصنيف القروض المتعثرة وفقا لمرحلتها التي تم اكتشافها فيها:

حيث يتم تصنيف القروض المتعثرة وفقا لهذا الأساس إلى الأنواع التالية[1]:

1.5.قرض متعثر أولي في مرحلة التكوين:

لا تزال أسبابه كامنة تحت السطح، و تأخذ بوادر غير مسموحة ولا تثير انتباه المقترضين، حيث أن مخاطرها لا زالت أولية.

2.5.قرض متعثر ثانوي في مرحلة النمو:

حيث تجاوز مرحله التكوين و أصبح له مظاهر واضحة وملموسة و أعراض تتفاقم يوما بعد يوم، ويمارس ضغوطا واضحة تزداد تدريجيا على متخذي القرار في المشروع وعلى الجهات المقترضة التي

[1] جمال أبو عبيد، إدارة القروض المصرفية غير العاملة، بنك الإسكان و للتجارة التمويل، الأردن، من الموقع: www.kantakji.com

بدأت تشعر بالقلق حول إمكانية سداد حقوقها على المشروع.

3.5.قرض متعثر مكتمل في مرحلة النضج:

حيث بلغ شدة أزمته وأقصى حد له، و أصبحت أوضاعه بالغة السوء، وتنذر بعواقب وخيمة تهدد مستقبل المشروع واستمراره وفي الوقت ذاته تفرض أوضاع المشروع مزيدا من الاهتمام من جانب المحيطين به والمتعاملين معه.

4.5.قرض متعثر في مرحلة المعالجة و القضاء:

حيث يكون قد تم وضع تعويم المشروع المدين، أو تصفيته وفقا للخطة أو السيناريو والتصور الذي اتفق عليه الدائنون.

مهما كان فان أي قرض متعثر يقتضي مزيدا من اليقظة ومزيدا من الحيطة والحذر، لحماية البنك من حدوث هذه القروض وهو ما يحتاج معه إلى فهم وضع البنك، وحتى تستطيع معالجة القروض المتعثرة بشكل سليم لا بد أن نقف على العوامل المؤثرة في اتخاذ ومنح هذه القروض، وبالتالي نضع أيدينا على موضع الخطر الذي تسبب في حدوث هذه الظاهرة التي أصبحت تهدد الجهاز المصرفي وتؤدي إلى هدر عنصر الثقة فيه.

إن ظاهرة تعثر القروض المصرفية ليست بالظاهرة المتكاملة الصفات و الخصائص التي من خلالها يتم حصرها. لكنها تتشابه في أعراضها و مظاهرها و العوامل التي ساهمت في ظهورها غير إن لهذه الظاهرة أنواعا متعددة كما ذكر أعلاه و الشكل الأتي يوضح تصنيفها و تقسيمها وفقا لعدة أسس

الشكل رقم 03 :أنواع القروض المتعثرة.

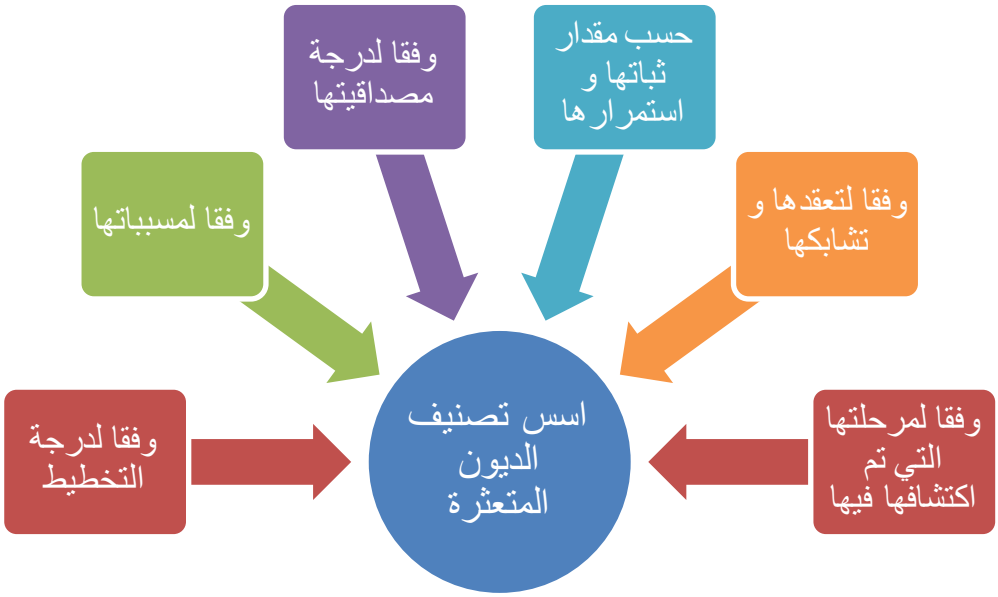

المصدر :عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة و الأزمة المالية، الدار الجامعية،الإسكندرية، مصر،2009،ص68.

المبحث الثاني :علاقة القروض المتعثرة بالبنوك التجارية و أثارها

القروض المتعثرة من المشاكل الرئيسية التي تواجه البنوك. إذ أنها تعرض البنوك إلى المشاكل الائتمانية من شأنها إن تعرض البنك إلى فقدان ثقة عملائه لذا وجب الاهتمام بهذه الظاهرة و تحديد مفهومها بشكل دقيق لتحديد كيفية مواجهتها في المستقبل.

المطلب الاول: المعالجة المصرفية للقروض المتعثرة

تختلف أساليب معالجة القروض المتعثرة باختلاف الأزمنة والعملاء والدول، وذلك طبقا للظروف الخاصة بالعميل و الأسباب التي أدت إلى تعثره، لذلك ارتأينا من خلال هذا المبحث التطرق إلى كيفية المعالجة المصرفية للقروض المتعثرة واستراتجيات التعامل مع هذه القروض.

أهم الأساليب و الإجراءات التي يمكن من خلالها معالجة القروض المتعثرة تتمثل فيما يلي[1]:

اولا:الأسلوب الأول :تعويم العميل و انتشاله و إنعاشه

[1] نضال العربيد، مقالة بعنوان: "دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصنع السوري"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجمد 23 ،العدد الثاني، 2007 ،ص285 .

تعتمد معالجة القروض المتعثرة من خلال هذا الأسلوب على ثالث مراحل أساسية وهي:

1 أسلوب تعويم العميل(الشركة المتعثرة)

يواجه البنك مشكلة تعثر أحد العملاء نتيجة لظروف استثنائية طارئة وليست دائمة، ويكن لها تأثير على قدرة العميل على السداد، وبالتالي تصبح هناك صعوبة للخروج من هذه الأزمة دون الحصولعلى مساندة أو دعم البنك لإنقاذ العميل واستمرار نشاطه ومن ثم العودة إلى القدرة على السداد.تعتبر عملية تعويم العميل من أول و أ هم المراحل لمعالجة القروض المتعثرة، وتتمثل في قيام البنك بإعطاء العميل فرصة لتحسين وضعه من خلال منحه فترة سماح يتم عن طريقها تأجيل سداد القرض وفوائده، من سنة إلى ثالث سنوات، كما قد تتضمن عملية التعويم أما إعادة جدولة الدين أو التنازل عن الفوائد أو جزء منها أو التنازل عن نسبة من الدين، وكل حالة من هذه الحالات تتوقف على حسب ظروف العميل التي تتناسب معه لتمكنه في المستقبل من معاودة نشاطه واستعادة قدرته على سداد القرض المتعثر.

2 .أسلوب انتشال العميل:

في هذه المرحلة يقوم البنك بمجموعة من الإجراءات التي يتم من خلالها التدخل المباشر وغير المباشر في إدارة نشاط العميل، طبقا لخطة عمل يتم الاتفاق عليها بين البنك والعميل، تعمل على تحقيق التوازن بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للشركة، مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات عن التكاليف.وفي هذه المرحلة يقوم بتقديم الاستشاراتالإدارية المناسبة للعميل والتي تتناول الجوانب التالية:

- زيادة الإيرادات غير النقدية عن طريق التخلص بالبيع لبعض الأصول التي يمتلكها و لا يحتاج إليها خاصة الوحدات الإنتاجية التي لا تحقق أرباحا، بل تحقق خسائر واستغلال الطاقات العاطلة بتأجيرها للغير كمساعدات عمل، أو كمخزن أو أدوات نقل ومواصلات،
- تنشيط الطلب على السلع التي ينتجها العميل والخدمات التي يقدمها عن طريق إقناعدائني المشروع بالحصول على جزء من ديونهم حصصا سلعية وخدمية، وفي الوقت ذاته قيام البنك بتقديم المشورة والنصائح للعميل في مجال تنشيط المبيعات و يجادا عملاء جدد و أسواق جديدة مربحة له.

وعليه تنتهي هذه المرحلة بإحداث توازن بين إيرادات المشروع وبين نفقاته أي بين التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة.

3.أسلوب إنعاش العميل:

وتمثل أهم المراحل وهي مجموعة من الإجراءات التي بموجبها يتم تحويل العميل أو المشروع من عميل متعثر إلى عميل غير متعثر، أي يستعيد نشاطه ويعمل بكامل طاقته، ويتم إنعاش العميل من خلال منحه قروض جديدة وبشروط ميسرة يستطيع من خلالها إعادة نشاطه إلى حالته الطبيعية وتسييره.ولتحقيق هذه المرحلة يجب توفر مجموعة من الشروط أهمها:

- ✓ إن تكون مرحلة الركود والكساد في الدورة الاقتصادية التي سببت الإعسار للعميل قد قاربت على الانتهاء إن لم تكن قد انتهت فعال، أو أن سبب الاضطراب المفاجئ الذي حدث للعميل قد تمت معالجته.أن تكون الظروف المستقبلية والحاضرة أيضا تشير إلى توافر سوق للعميل يستوعب منتجاته من السلع والخدمات التي يطرحها.
- ✓ أن يكون للعميل الرغبة والإصرار في تجاوز الأزمة ولديه الطموح والاستعداد التام لتحمل الجهد والتكلفة والمخاطر التي يتضمنها قرار توسعه، و ان معاملات البنك الماضية قد أيدت هذه الحقائق
- ✓ أن يكون العائد أو مرودية الاستثمار أعلى من معدل الفائدة الذي سيطبقه البنك على التسهيلات الممنوحة للعميل حتى يكون هناك فائض كافي للعميل لسداد التزاماته القائمة،
- ✓ أن يكون حجم الائتمان الجديد والمطلوب منحه مناسبا، وال يزيد عن المبلغ الأصلي أوعن أصول الشركة المقترضة الحالية أو عن حقوق أصحاب المشروع،
- ✓ أن لا يكون هناك بديل أخر للبنك، مثل عدم وجود مستثمرين آخرين أو شركات منافسة لديها الرغبة والقدرة على الاستعداد للتعاون والاندماج أو شراء شركة مقترضة، ودفع وسداد الالتزامات المستحقة عليها للغير.

ثانيا: الأسلوب الثاني دمج المشروع المتعثر في المشروعات الأخرى

وهي من أهم الطرق للتعامل مع المشروع المتعثر خاصة إذا كانت أسباب تعثر المشروع ترجع إلى صغر حجمه أو عدم تشغيله بالحجم الاقتصاديلإنتاج، وعليه فان إدماجه مع المشروعات الأخرى المماثلة تجعله يستفيد من وفرات الحجم الكبير التي تمكنه من إنتاج سلع أكثر بتكلفة اقل، ومن ثم الزيادة في هوامش الربح وزيادة قدرة المشروع على البيع لمنتجاته بأسعار أكثر تنافسية من السوق المحلي و الأسواق الدولية، وتتم عملية الدمج بعدة طرق نذكر منها ما يلي:

- ✓ الابتلاع للوحدات والفروع والخطوط الإنتاجية،

- ✓ الامتصاص للعمليات والعملاء و الأنشطة،
- ✓ المزج الفوري وتشكيل كيان جديد.

كما يتم الدمج مع المشروعات الأخرى المتكاملة سواء كان هذا التكامل أمامي أو خلفي، أي تكامل الموزعين أو تكامل مع الموردين ومن ثم الزيادة في كفاءة المشروع سواء في تسويق منتجاته أو في الحصول على مستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة تمكنه من تحقيق أهدافه في الربحية والاستمرار.

ثالثا: الأسلوب الثالث تصفية العميل

يرى البعض أن هذا الأسلوبالأكثر حساسية سواء كان بالنسبة للبنك أو العميل لما يتضمنه من مجموعة مخاطر التي قد تهدد سمعة البنك واستقراره ومعدل نموه في السوق المصرفي، وبذلك لا يتم تطبيق هذا الأسلوب إلا بعد استنفاذ كافة السبل في معالجة هذا المشروع من المشاكل التي يعاني منها والتي أصبحت دائمة و لا سبيل لمعالجتها، ولذلك على البنك أن يتأكد من:

- ✓ انه لا سبيل إلى معالجة وإصلاح والتغلب على الأزمة التي يمر بها العميل، حيث على البنك أن يثبت بأن الأزمة دائمة وليست عارضة وإنها مرتبطة بالهيكل الأساسي للشركة وليس بالأداء الخاص بأقسامها، ويستحيل التحكم فيها أو توجيهها أو التعامل معها بأي حال من الأحوال،
- ✓ إن النشاط الاقتصادي الذي تمارسه الشركة قد وصل إلى مرحلة الانحدار في دورة حياة النشاط وليس من المتوقع أن ينتعش الطلب على هذا النشاط وان الشركةلا تتوفر لديها القدرة والرغبة والخبرة في التحول من نشاط اقتصادي لأخر أكثر رواجا.

ومن ثم تقوم البنوك باتخاذ الإجراءات القانونية لتصفية العميل والحجز على أمواله و أصوله و إفلاسه وبيع كافة الضمانات المرهونة للبنك لاستفاء حقوقه.

المطلب الثاني: آثار تعثر القروض[1]

تعتبر مشكلة الديون المتعثرة من المشاكل التي ظلت تؤرق المصارف و المؤسسات المالية و ذلك لما أفرزته من آثار سلبية على الجهاز المصرفي حيث أدت إلى تعطيل و تجميد موارده مما اثر على رؤوس الأموال و الربحية و السيولة و استقرار العاملين كما أدت إلى نزوح المودعين عن المصارف كما

[1] كمال أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في غزة)، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2008، ص52.

أضعفت هذه المشكلة قدرة المصارف على القيام بدورها في الوساطة المالية حيث أنها تؤدي إلى تجميد جزء كبير من أموالها.و ذلك نتيجة لعدم قدرة العملاء التسديد في الوقت المحدد مما يؤدي إلى ضعف الأرباح وبالتالي تقليل معدلات دوران الأموال في الجهاز المصرفي عموماً هذا بجانب الآثار الاجتماعية للعملاء المتعثرين.

ولكن نظرا إلى القروض المتعثرة، يمكن التوصل إلى آثارها السلبية و التي تتمثل في :

اولا: آثار القروض المتعثرة على البنوك[1]

للقروض المتعثرة آثار سلبية كثيرة على المؤسسة البنكية تتمثل في:

1.سوء توزيع موارد البنك

إنزيادة نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة تؤدي إلى إتباع سياسة حذرة إن لم تكن متحفظة في منح التسهيلات الجديدة، مما يؤدي إلى حرمان مشاريع مجدية من فرص التمويل، مما يخفض من توظيفات المؤسسة البنكية.

2.الآثار المترتبة على الأرباح

يترتب على القروض المتعثرة آثارسلبية واسعة على الأرباح منها على سبيل المثال لا للحصر.

- الأموال المجمدة في القروض المتعثرة ليست في متناول المؤسسة البنكية استثمارها.
- زيادة الوقت والجهد المطلوب من قبل المسئولين لمتابعة هذه القروض، مما ينعكس على إنتاجيتهم وعلى معدلات ربحية البنوك التي تعاني بشكل كبير من القروض المتعثرة المحدودة نسبيا.
- انخفاض القدرة التشغيلية لموارد البنك وتجميد جانب كبير منها في شكل مخصصات تحوطا لموقف هذه الشركات، وانخفاض أرباحه وارتفاع خسائره الأمر الذي يحد من مقدرة البنك على أداء مهام الوساطة نتيجة لتقليص السيولة المتاحة، ومن ثم تفقد الثقة بين البنوك و زبائنها فيزداد الطلب على استرداد ودائعهم.

3. الآثار المالية :يمكن تلخيصها في ما يلي

- ✓ زيادة مخصصات التسهيلات المتعثر ة ومصروفات الديون المعدومة،

[1] .عادل هبال، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة–دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 59

- ✓ تكاليف الفرصة الضائعة بسبب تجميد الأموال في موجودات متعثرة،
- ✓ تدهور صورة البنك لدى الجمهور،
- ✓ تكاليف متابعة التسهيلات المتعثرة كمحاولة لتحصيلها،
- ✓ تكاليف معالجة التسهيلات المتعثرة في القضاء، المحاكم، أجور المحامين وتصفية الضمان،
- ✓ تعليق الفوائد المترتبة على تلك القروض.

ثانيا: أثار التعثر على الاقتصاد الوطني [1].

و ذلك من خلال التأثير على :

الموارد الاقتصادية: تؤثر القروض المتعثرة على الموارد الاقتصادية مثل ورأس المال والأرض، والموارد الإدارية التي تعاني من الركود في ظل انخفاض الربحية ونقص الإنتاجية ولا تحبذ البنوك إقراضها هذه الظروف لتحفظها في قدرة المشاريع على الوفاء بديونهاوفوائدها،

النمو الاقتصاديفتساعد القروض البنكية في تمويل المشاريع بالأصول اللازمة للعملية الإنتاجية، فكمما كانت سياسة ناجحة في المشاريع الجادة، كمما ساعد عمى زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الدولة بسبب التخصيص الجيد لموارد المالية ووضعيا تحت القطاعات المنتجة، وقد أثبتت الدراسات وجود علاقة سالبة بين القروض المتعثرة وانخفاضمعدلات النمو الاقتصادي،

التوظيف والبطالة: حيث يمكن أن تؤدي القروض المتعثرة وتكلفتها العالية عمى المنشأة إلى فشل المشروع، الأمر الذي يؤدي إلى انتهائه وتسريح العمال مما يؤدي إلى البطالة. قد يترتب على محاولة علاج القروض المتعثرة إلى إعادة هيكلة بعض المشاريع وما يترتب عليها من إعادة تنظيم النشاط و التصرف في الأصول غير المنتجة، مما يؤثر سلبا على العاملين بهذا المشروع.

ثالثا: الآثار على المشروع المتعثر [2]

هناك العديد من الآثار السلبية أهمها :

- ✓ تعاظم حجم ديونها من أقساط و فوائد لدى الدائنين وخاصة البنوك.
- ✓ تعطل الإنتاج وتواجد طاقات عاطلة و صعوبة توفير مستلزمات الإنتاج.
- ✓ البطالة التي تواجه العاملين بهذه المشروعات و الأعباء التي تترتب عليها .

---

[1] مُحَمَّد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، الطبعة الثانية، منشاة المعارف، مصر، 2000، ص: 361.

[2] مُحَمَّد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، المرجع السابق.ص364.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

قام العديد من الباحثين بإعداد دراسات تطرقت إلى دراسة اثر القروض المتعثرة على كفاءة البنوك التجارية و على اقتصاديات الدول عموما. من أهم الدراسات التي عالجت موضوع الدراسة مايلي:

المطلب الأول : الدراسات العربية و المحلية :

1.**دراسة قريشي صالح(2013)**،بعنوان **دراسة دور النسب المالية في التنبؤ بالتعثر المالي دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية.**

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى قدرة النسب الملية على التنبؤ بخطر التعثر المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، كما هدفت إلى تحليل ظاهرة التعثر المالي وضبط المفاهيم المتعلقة بها و إبراز أهم إبعادها. من اجل دراسة إشكالية البحث و محاولة اختيار الفرضيات المبسطة لها تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال توضيح الإطار النظري للقروض المتعثرة بصفة عامة كما تم الاعتماد على أسلوب دراسة حالة لتشخيص واقع القروض المتعثرة في الوكالات البنكية الجزائرية و تحديد أثرها على الأداء المالي[1].

من خلال الجانب النظري تم التوصل إلى توضيح كل من التعثر المالي و العسر المالي و الفشل المالي و الإفلاس المالي. و من خلال الجانب التطبيقي هناك نسب مالية من بين 23 مقترحة و هي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول الديون قصير الأجل إلى إجمالي الأصول.

2.**دراسة بن طرية (2011)**، بعنوان **"استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القرض المصرفية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري للفترة 2007-2009"**

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى مدى تعتمد المؤسسات المصرفية على النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية، و أيضا التعرف عل مدى اعتماد المصارف على أساليب التحليل المالي كأداء للتنبؤ بتعثر و أكثرها استخداما. استعمل المنهج الوصفي لتحليل و تعريف وعرض الإطار النظري للبنوك المصرفية و القروض المتعثرة كما تم تحليل العلاقة بين البنوك و القروض المصرفية. من خلال

[1]قريشي صالح، اختيار دور النسب المالية في التنبؤ بالتعثر المالي، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، ورقلة، 2013.

الدراسة تم التوصل إلى عدة نتائج من أهمها اعتماد البنك على استخدام النسب المالية في اتخاذ القرار الائتماني، من أسباب تعثر القروض المصرفية غياب الخبرة لدى الزبائن و عدم المتابعة الجيدة للقروض الممنوحة من طرف البنك. و كانت النتيجة الأخيرة هي أن النموذج المتحصل عليه يمكنه التنبؤ بوضعية المؤسسة و بالتالي الحد من تعثر القروض المصرفية[1].

3.دراسة عائشة بوزيد(2009) بعنوان **"إدارة القروض المصرفية المتعثرة في محافظة البنوك التجارية الجزائرية دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري"** كان الهدف من الدراسة التعرف كيفية إدارة القروض المتعثرة و أهم العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات المصرفية في القطاع المصرفي الجزائري و أهم الإجراءات للحد من تعثر الديون، و طرق الوقاية منها باعتبارها أفضل وسيلة للمعالجة.

ظاهرة القروض المتعثرة من أهم المشاكل الرئيسية التي يعاني منها القطاع المصرفي في كافة دول العالم لان القروض المتعثرة لها تأثيرات كبيرة على البنوك بشكل خاص و الاقتصاد بشكل عام و رغم برامج الإصلاحات الهيكلية و الظروف السائدة و التحولات الاقتصادية إلا أن ظاهرة القروض المتعثرة مازالت تزيد في المصارف الجزائرية و حسب الدراسة التطبيقية في القرض الشعبي تبين أن من أهم أسباب التعثر سياسة الدولة في منح القروض و عدم أهلية المقترض و فشل المشروع الممول[2].

كما يجب على المؤسسة التعرف على التعثر المالي في مراحله الأولى لمعالجة مخاطره و التغلب عليها في حينها و إن القروض المتعثرة قد تأثر على الاقتصاد الوطني و الدولي ككل و ليس على المؤسسة وحدها.

4.دراسة نجراوي عبد الحميد (2006) بعنوان **"القروض المتعثرة"** دراسة حالة في وكالة القرض الشعبي الجزائري حيث تم دراسة القروض المتعثرة في وكالة القرض الشعبي، هدفت الدراسة إلى معرفة إذا كانت القروض أداة فعالة في التنمية الاقتصادية و معرفة القروض المتعثرة و أثرها على البنك. تم استخدام الجانب التطبيقي و النظري بوكالة القرض الشعبي الجزائري.

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى عدة نتائج هي:

---

[1] بن طرية سعاد،" استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القرض المصرفية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري للفترة 2007-2009"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011.

[2] عائشة بوزيد، إدارة القروض المصرفية المتعثرة في محافظة البنوك التجارية الجزائرية دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، عنابة، 2009.

- القروض أداة فعالة في التنمية الاقتصادية من خلال دورها الوظيفي و يتضح إن القروض البنكية تقسم على أساس القرض.
- يتم تركيب و دراسة أي ملف قرض على أساس مجموعة من القواعد تكون كمرجع معتمد لجل حالات طلبات القروض فدراسة أي ملف تتطلب التحليل التي تسمح بتقدير الوضعية المالية و الاقتصادية للمؤسسة طالبة القرض.
- القروض المتعثرة هي القروض التي لا تسترجع في آجالها المحددة تأتي خطورتها حسب المرحلة التي تكون فيها فهي قليلة الخطورة في بادئ الأمر ثم تزيد الخطورة كلما زاد الوقت عليها، ما لها أثار سلبية عل مستوى العميل و البنك و الاقتصاد ككل.
- إن أسباب التعثر بصفة عامة ترجع إلى التوسع في منح القروض، مع عدم الالتزام بالضوابط المصرفية السليمة خاصة من اجل جلب المزيد من العملاء، كما إن الأسباب منها ما هو متعلق بالعميل و منها ما هو متعلق بالبنك و منها ما هو راجع إلى الظروف العامة.
- تكون معالجة القروض المتعثرة على مستوى العميل و مستوى البنك. كما يعمل البنك على إيجاد حلول تأخذ في اعتبارها كل الإمكانيات المتاحة في تسوية المشكلة.[1]

5. **فاطمة بن شنة**[2] 2009 بعنوان "**إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة "دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية"** وهي عبارة عن مذكرة ماجستير، تخصص مالية المؤسسة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة أدوات التحليل المالي والائتماني في تقييم مخاطر الائتمان والحد من تعثر القروض المصرفية واعتمدت في دراستها أسلوبين:

✓ **الأسلوب الأول**: هدفت إلى بناء نموذج رياضي باستخدام طريقة التحليل التمييزي خطوة بخطوة وذلك باستعمال 26متغيرات محاسبية (النسب المالية) فقط وتم التوصل إلى دالة التمييز القانونية المعيارية للتمييز بين المؤسسات متكونة من النسب المالية التالية: نسبة الأجور إلى القيمة المضافة، نسبة رقم الأعمال إلى الأصول الثابتة، نسبة الديون قصيرة الأجل إلى المناحات.

[1] نجراوي عبد المجيد، القروض المتعثرة، قسنطينة، 2006.

[2] فاطمة بن شنة، إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشور، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2009، ص 84.

✓ **والأسلوب الثاني**: اعتمدت على أداة الاستبيان لمجموعة من موظفين وتوصلت إلى أهم المخاطر التي تواجه البنوك الجزائرية هي المخاطر المتعلقة بالمقترض، أن محللي الائتمان يرتكزون على عوامل خاصة بالعميل وبالتسهيل حسب درجة الأهمية وأن الضمانات والمعلومات المالية تؤخذ بعين الاعتبار في منح القرار الائتماني.

وعند استعمال 26 متغيرة محاسبية و4 متغيرات غير محاسبية ثم التوصل إلى النتائج التالية:

✓ طبيعة النشاط، نسبة الاهتلاكات إلى القيمة المضافة، نسبة مجموع الديون إلى القدرة على التمويل الذاتي، عمر المؤسسة، نسبة فائض الإجمالي للاستغلال إلى الأصول المتداولة، نسبة رقم الأعمال إلى الأصول الثابتة.

✓ وتوصلت أن قدرة المتغيرة على التمييز تختلف على دمجها مع مجموعة أخرى من المتغيرات عن مجموعة أخرى.

6. **براق مُحَّد** بعنوان **"القروض البنكية المتعثرة الأسباب و الحلول"**، و هي عبارة عن مذكرة ماجستير ، بجامعة أمُحَّد بوقره ،بومرداس.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن معاناة البنك الجزائري من القروض المتعثرة ، فقد شهد القطاع تزايدا ملحوظا من التعثر البنكي و ارتبط بها ارتباطا موثوقا.كما تم استخدام الأسلوب الإحصائي للتوصل إلى أفضل النتائج.حيث تم التوصل إلى أسباب التعثر البنكي و اقتراح الحلول المناسبة للحد من هذه الظاهرة.[1]

7. **دراسة(عادل،2012:)** بعنوان **" إشكاليةالقروضالمتعثرةدراسةحالةالجزائر"**[2]

وهدفتالدراسةإلى تحديد أسباب مشكلة الديون المتعثرة في المصارف الأولية الجزائرية وماليا من تأثير عل النتائج النهائية لنشاط هذه البنوك وذلك من خلال تحقيق هدف رئيسي و هو إيجاد العلاج الناجح لهذه الأسباب من خلال برامج تعالج فعالية وكفاءة ظاهرة الديون المتعثرة، و

[1] براق مُحَّد، "**القروض البنكية المتعثرة: الأسباب و الحلول**"، مداخلة مقدمة في ملتقى الدولي الثاني حول: إصلاح النظام المصر في الجزائر، جامعة أمُحَّد بوقرة بومرداس، 11-12 مارس 2008، ص:2 .

[2] هبال عادل، **إشكالية القروض المتعثرة (حالة الجزائر)**،مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03 ،2012.

أظهرتالدراسة ببيان ظاهرة القروض المتعثرة بأنها ظاهرة لا يمكن تجنبها نهائيا، ولكن يمكن التقليل من حجمها و التعامل معها بحذر ومحاولة التخفيف من آثارها قدر الإمكان، وان أسباب التعثر بصفة عامة ترجع بصفة عامة إلى التوسع في منح القروض، مع عدم الالتزام بالضوابط المصرفية السليمة خاصة من أجل جلب المزيد من العملاء كما أن الأسباب منها ما هو متعلق بالعميل منها ما هو متعلق بالبنك و منها ما هو راجع إلى الظروف العامة، وأوصت الدراسة بتوفير الكفاءات والخبرات اللازمة لتبني المعايير والمقررات الجديدة، والاتجاه نحو امتلاك القدرات التقنية التي تمكن السلطات الرقابية من قياس المخاطر بالطرق التي تنص عليها معايير بازل الدولية، إلى جانب توفير البيانات والمعلومات التي تمكن من تقييم بدقة ما تقوم به البنوك، وبضرورة استخدام نظام معلومات حديث لتسيير المخاطر، ووجود وحدة رقابة داخلية تقوم بالتدقيق عمى جميع أعمال وأنشطة البنك بما فيها إدارة المخاطر، ووضع ضوابط تشغيلية فعالة وحازمة خاصة في مجال الأنظمةالمعلوماتية.

8. **دراسة(الخير، 2009)**بعنوان:" **الديون المتعثرة وأثرها في التمويل المصرفي** "

و هدفت الدراسة إلىدراسة دور الديون المتعثرة بإضعاف قدرة البنوك من القيام بدورها في الوساطة المالية حيث أنيا تؤدى إلى تجميد جزء كبير من أمواليا وبالتالي أضعاف القدرة التشغيلية وانخفاض الأرباح والتعرض إلى خسائر وأيضا الآثار السالبة عمى العملاء المتعثرين وذلك بدخولهم إلى السجون، وتوصلت الدراسة، وأوصت الدراسة بعض التوصيات بنشر الوعي المصرفي بين عملاء المصارف والجمهور وذلك بقيام الندوات بمشاركة خبراء مصرفيين وقانونيين وتطبيق القوانين الرادعة عمى المتعثرين والمماطلين وضرورة تطوير قانون بيع الأموال المرهونة وتبسيط الإجراءات حتى يستطيع البنك استرداد حقه ويجب على البنوك الاهتمام بالعمالة وتدريبها وتأهيلها في كافة الأنشطة الاستثمارية والقانونية وغيرها حتى يسهموا في الحد من التعثر ومطالبة البنوك بتكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها[1].

9. **دراسة(عمر)2004**بعنوان " التسهيلاتالمتعثرةوالمشكوكفيتحصيلهافيالبنوكوأثرها على الضرائب

[1]مطيشي ام الخير، **الديون المتعثرة وأثرها في التمويل المصرفي**، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و بنوك ، جامعة احمد دراية أدرار – الجزائر، 2015، ص 32.

وهدفت الدراسة إلى دراسة التسهيلات المتعثرة وأثرها في حدوث القروض المتعثرة، من خلال توزيع استبانه على مسئولي التسهيلات وكان مجتمع الدراسة متمثل في مدن الضفة الغربية ، وتمثلت العينة في المصارف العاملة في كل من جنين و نابلس ورام والخليل، وتوصلت الدراسة الى أن ضرورة تدريب الكوادر البشرية مصرفياً، وضرورة إعداد الدراسات الائتمانية المستوفية جميع شروط النجاح والدقة لعدم الوقوع في مشكلة القروض المتعثرة، توثيق التسهيلات الممنوحة وضمانيا قبل المنح، ضرورة المتابعة الميدانية للمشاريع الممولة من البنك.

المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية :

1. **دراسة (Nir،2013) :** بعنوان ".non-performaing loans in CESEE:.determinants and macroeconomic performance". تهدفهذهالدراسةإلىالتعرف على أثر القروض المتعثرة في وسط وشرق وجنوب شرق أوروبا للفترة 1998–2011. وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى القروض المتعثرة يمكن أن يعزى إلى الظروف الاقتصادية الكلية مثل الناتج المحلي الإجمالي، والبطالة والتضخم، وغيرها من العوامل، ويشير التحميل إلى أن هناك آثار للتغذية المرتدة من النظام المصرفي[1] في الاقتصاد الكمي الحقيقي، مما يشير إلى أن عدد القروض المتعثرة يؤثر سلبا على وتيرة الانتعاش الاقتصادي.

2. **دراسة Mwanza،(2011) :** بعنوان non-performing loans and macro financial vulnerabilities in advanced economic[2] هدفت هذه الدراسة الى تحليل الصلة بين القروض المتعثرة و الأداء الاقتصادي الكلي باستخدام نهجين متكاملين. وخرجت الدراسة إلى أنو عوامل الاقتصاد الكمي تؤثر عمى ارتفاع القروض المتعثرة . وتوصلت الدارسة أيضاً إلى أن الاستجابة للقروض المتعثرة مرتبطة بروابط سوق الائتمان وأن الزيادة في القروض المتعثرة تشل أداء الاقتصاد الكمي من عدة جهات.

[1] NIR KLEIN،Non performing Lons in CESEE : Determinants and Macroeconomic,، working paper , European department، international monetary fund،2013.

[2] Mwanza A. Jackmall,Non-performing Loans and Macro Financial Vulnerabilities in Advanced Economic, European department، 2011.

3.دراسة (Jouini Messai، (2013 بعنوان **micro and macro determinants of non-performaing loans**."[1]

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن محددات القروض غير العاملة على عينة من 85 مصرفا في ثالثة بمدان إيطاليا واليونان واسبانيا لمفترة من2004–2008. حيث أن هذه البلدان تواجه مشاكل مالية بعد الأزمة العالمية في0082.تناولتالدراسةمتغيراتالاقتصادالكليالمتضمنةمعدلالنموالناتجالمحلى الإجمالي، معدل البطالة و معدل الفائدة الحقيقية ، فيما يتعمق بمتغيرات معينة كاختيار العائد على الأصول، والتغيير في شكل القروض وخسائر القروض إلى مجموع احتياطيات نسبة القروض . وتوصلت الدراسة إلى أن مشكلة القروض تختلف سلباً مع معدل نمو الناتج المحمي الإجمالي ، وأن ربحية أصول البنوك تؤثر بشكل إيجابي عمى معدل البطالة و احتياطيات خسائر القروض المتعثرة إلى مجموع القروض وسعر الفائدة الحقيقي.

4. دراسة **بعنوان (1966) Three: Donald w. Beaver، financial ratios as predictors of failure،**

وضع "بيفر" نموذج لقياس فشل الشركات حيث اعتمد على بناء نموذج على النسب المالية ، وتمت الدراسة على عينة مكونة من شركةفاشلةو79شركةغيرفاشلةفيالفترةمابين .1954- 1964

كما اعتمد في تحليله على 30 نسبة مالية واستخدم أسلوب التحليل الأحادي بتحليل كل نسبة لخمس سنوات متتالية[2].

- التدفق النقدي إلى الدين الكلي
- صافي الدخل إلى إجمالي الأصول،
- إجمالي الديون إلى الأصول الكلية،
- رأس المال التشغيلي إلى الأصول الكلية
- نسبة التداول

[1]JOUINI Messai,Micro and Macro Determinants of Non-Performaing Loans, European department، international monetary fund,2013

[2] Three: Donald w. Beaver,Financial Ratios as Predictors of Failure, European department, London، 1964.

. كما تتميز الشركات الفاشلة بانخفاض مخزونها مقارنة مع الشركات الناجحة، وأفضل النسب الأصول غير السائلة للتنبؤ بفشلالشركات هما نسبة التدفق النقدي إلى إجمالي الخصوم ونسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول.

5. دراسة Altman1968 بعنوان "Donald I.Altmen(1968)، Financial ration، discriminant analysis and the prediction of bankruptcy، the journal of fianance.

دراسة Altman1968[1] هدفت دراسته إلى البحث عن مدى إمكانية التنبؤ بالتعثر المالي للشركات من خلال دراسة النسب والمؤشرات المالية، وقد استخدم طريقة التحليل التمييزي للتنبؤ بتعثر الشركات، وقد اشتملت عينة الدراسة 33 شركة مفلسة و 33شركة غير مفلسة واستخدم 22 نسبة مالية مستخرجة من القوائم المالية، فقد توصل إلى 5 نسب مالية لها القدرة على التنبؤ بوقوع الإفلاس وهي على التوالي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول، الأرباح المحتجزة إلى مجموع الأصول، الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الأصول، القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى القيمة الدفترية مجموع الالتزامات، المبيعات إلى مجموع الأصول.

[1] Edward I. Altman،Financial Ration، Discriminant Analysis and the Prediction of Bankruptcy، the journal of fianance، Vo. 23، No. 4(Sep. 1968)، pp. 589-609 published by : Blackwell Publishing for the American Finance Association.

خلاصة الفصل

الهدف الأساسي لأي بنك هو تحقيق اكبر قدر ممكن من الأرباح و الذي يرتبط أساسا بالتوظيف الأمثل للأموال في شكل قروض.

إن مشكلة القروض المتعثرة هي قضية حرجة في الأوضاعالاقتصادية الراهنة، تحتاج إلى مجهود فكري وعملي كبير من أجل مواجهة التعثر والحد من الخسائر الناتجة عنه، والواقع أن هناك العديد من الاعتبارات التي تزيد المسؤولية الملقاة على البنك، وهو ما يزيد من القدرة التنافسية للوحدات الجهاز البنكي في عصرتحرير تجارة الخدمات محليا و دوليا.

ومن خلال دراسة وتحليل مشكلة القروض المتعثرة تبين لنا انه من الضروري الاهتمام بالطرق الوقائيةلتفادي هذه المشكلة، والتطرق إلى الطرق العلاجية لها للتخفيف من آثارها قدر الإمكان، والخروج بأقل الخسائر الممكنة، في المبحث الأخير ركزنا على الدراسات التي لها صلة بموضوع الدراسة، وكانت أغلبها تهدف للتنبؤ بالأساليب الإحصائية .

الفصل الثاني
الدراسة الميدانية

تمهيد:

ان مفهوم تعثر القروض و الأسباب التي تؤدي إلى ذلك. أهمهاأسباب تعلقت بالبنك و أخرى بالزبون، و للحد من هذه المشكلة وجب على البنك إيجادآلية فعالة تمكنه من تحصيل أمواله المجمدة لمواصلة نشاطه الأساسي المتمثل في الإقراض.

و من اجل إثراء المحتوى النظري تطرقنا إلى الجانب التطبيقي الذي يكون بدوره مكمل للفصول السابقة،و من خلاله سنحاول إبراز الأدوار المهمة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية، كيفية الحصول على القرض و متابعته و تحصيله بالإضافةإلى الطريقة العملية المعمول بها لمعالجة مشكلة القروض المتعثرة و ذلك من خلال الدراسة الميدانية على المستوى بنك الفلاحة و التنمية.

كما سنقوم بتحليل بعض الإحصائيات السنوية المتعلقة بهذا النوع من القروض من اجل معرفة اثر تعثرها على ربح البنك ،حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى :

- **المبحث الأول** : تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية،
- **المبحث الثاني**: دراسة تحليلية للقروض المتعثرة بالوكالة محل الدراسة،
- **المبحثالثالث**:استراتيجيات معالجة القروض المتعثرة.

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

شهد بنك الفلاحة و التنمية الريفية منذ نشأته جملة من التطورات في هيكله و مهامه و ذلك في ظل الإصلاحات التي عرفها الجهاز البنكي، لقد تم إجراء الشق التطبيقي من الدراسة، ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بتيارت، وفيما يلي لمحة عن نشأة البنك محل الدراسة.

المطلب الأول : نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

وسنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومختلف مراحل تطوره وهي عبر فترات زمنية مختلفة.

أولا: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية ونشأته:

"هيئة عمومية اقتصادية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتقوم بتقديم خدمات مختلفة للقروض، و جمع الأموال المودعة من طرف الزبائن لاقتراضها إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين (شركات) بفائدة محددة، بالإضافة إلى تجارة النقود، شراء العملة الصعبة بواسطة تكلفة القرض، كما يمكن لها إعادة استثمار رأس المال، وأخذ حصص إلزامية على شكل أسهم ضمن كل عملياته المالية نتيجة إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري والذي أصبح شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 33 مليار دينار جزائري".

عرفت المنظومة البنكية الجزائرية سلسلة من الإصلاحات أثمرت ميلاد بنوك كان لها دور في تفعيل المهنة البنكية أهمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية و بإختصار لـ:

(B.A.D.R)Banque de l'agriculture et du développement rural

أن تسمية بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليس له علاقة فقط بالفلاحة والتنمية الريفية، وإنما هي تسمية عادية، كذلك رمز البنك B.A.D.R، وبما أن البنك أصبح بنكا تجاريا مثله مثل البنوك التجارية الأخرى C.P.A/B.N.A/B.E.A فإنه يمول مختلف القطاعات الاقتصادية وفق شروط معينة. كما يعتبر البنك صاحب أكبر شبكة بنكية في الجزائر بالمقارنة مع الهيئات الأخرى.

عرف هذا البنك النور بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري (BNA) وذلك بتنازله عن 140 وكالة بمقتضى المرسوم[1] رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982، حيث اعتبر أنذاك وسيمة من الوسائل الرامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، وفي إطار الإصلاحات تحول البنك سنة 1988من شركة ذات أسهم برأس مال قدرب2200 مليون دج،إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره33 مليار دج الكائن مقرها الرئيسي ب 17 شارع العقيد عميروش بالجزائر العاصمة. إذن فبنك الفلاحة والتنمية الريفية هو مؤسسة مالية وطنية لها قانونها الأساسي التجاري بمقتضى المرسوم السابق الذكر أوكلت لو مهمة التكفل بالقطاع ألفلاحي، ومع مرور سنوات نشاطاته شرع في تدعيم فروعه على مستوى التراب الوطني[34] حيث حقق ما كان يصب إليه إذ بلغ عدد وكالاته 269 وكالة سنة 1985

أما في يومنا هذا فقد أصبح عدد وكالاته 293 وكالة و41 مديرية جهوية تشغل حوالي 7000 عامل ما بين إطار وموظف.

ثانيا: مراحل تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية منذ نشأته بأربع مراحل مهمة و هي :

- **المرحلةالأولى: 1982م – 1989م**

تفرع بنك الفلاحة و التنمية الريفية عن بنك المحلية B.N.A سنة 1982 و خلال هذه الفترة كان هدف البنك فرض وجوده ضمن العالم الريفي، بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصبغة الفلاحية، وبمرور الزمن إكتسب البنك سمعة جيدة في ميدان تمويل القطاع الزراعي و قطاع الصناعة الميكانيكية الفلاحية، هذا الاختصاص كان منصوصا عليه في إطار الاقتصاد المخطط، حيث كان كل بنك عمومي يختص بإحدى القطاعات الحيوية العامة.

- **المرحلة الثانية: 1989م –1999 م**

استطاع بنك الفلاحة و التنمية الريفية أن يدخل هذه المرحلة من بابها الواسع، فقام بإدخال تكنولوجيا معلوماتية خاصة قطاع المؤسسات الاقتصادية الصغيرة و المتوسطة، حيث :

[1] المرسوم التنفيذي رقم 106/82، الصادر في 07 جمادى الأولى عام 1402 الموافق ل 13 مارس 1982

- ✓ سنة 1991: تطبيق نظام SWIFT لتنفيذ عمليات التجارة الخارجية،
- ✓ سنة 1992: وضع نظام PROGICIEL SYBU مع فروعه المختلفة من أجل تسهيل العمليات البنكية كتيسير القروض ، تيسير عمليات الصندوق.
- ✓ سنة 1993: إنهاء عملية إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات البنكية،
- ✓ سنة 1994: وضع بطاقة الدفع والسحب La Badr تحت الخدمة،
- ✓ سنة 1996: معالجة وتجسيد العمليات البنكية عن بعد وفي وقتها الحقيقي،
- ✓ سنة 1998: تشغيل بطاقة السحب مابين البنوك.

- **المرحلة الثالثة : 1999م –2005 م**

اعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على البرنامج الخماسي من أجل تسيير التمويلات الاقتصادية و الاجتماعية، ومن أجل تلبية أكبر قدر من حاجيات ورغبات الزبائن خاصة وأنها عرفت تنوعا وتعددا بالإضافة إلى ذلك دخول البنك ميدان العالمية حيث أصبح بنكا شاملا يتدخل في تمويل كل القطاعات الاقتصادية وبالأخص مجال الاستثمار المستعمل من طرف رجال الأعمال، وبفضل هذا التطور تم إنجاز عدة مشاريع أهمها:

- ✓ سنة 2000: القيام بفحص دقيق لنقاط القوة والضعف لأداء البنك، كذلك إنجاز مخطط التسوية للمؤسسة لمطابقة القيم الدولية،
- ✓ سنة2001 : تخفيف الإجراءات الإدارية والتقنية، تقليل الوقت، إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية وتعميم الشبكة عبر الوكالات والمنشأة المركزية،
- ✓ سنة 2002 : إعادة تنظيم البرنامج PROGICIEL SYBU على المستوى الوطني.

- **المرحلة الرابعة: 2005مإلىيومنا هذا:**

قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية في هذه المرحلة إلى إعادة تخصصه في الميدان الفلاحي أي تمويل النشاطات الفلاحية و المجالات المتعلقة بها، مع المحافظة على كل الزبائن.

ثالثا:الوظائف والخدمات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

حتى يتمكن بنك الفلاحة والتنمية الريفية من إرضاء جميع زبائنه ويوفر لهم الراحة والرفاهية، يقوم بتقديم مجموعة من الوظائف والخدمات. يتكفل بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتطبيق الخطط

والبرامج المسطرة من أجل تحقيق المهام التي
تم تحديدها وذلك من خلال قيامه ب:

- تطوير الموارد و العمل على رفعها و تحسين تكاليفها،
- تسيير الخزينة بالدنانير والعملات الصعبة بشكل ملائم،
- متابعة التطور الذي يحدث في عالم التقنيات المتعلقة بالنشاط البنكي،
- البحث عن النوعية في كل المعاملات،
- معالجة شؤون الزبائن بكل حرصودقة،
- أخذضمانات ووثائق وتطبيق معدلات فائدة يحددها البنك المركز يحيث يقدر سعر الفائدة لقروض الاستغلال بـ 10% وبالنسبة لقروض الاستثمار بـ 8% وذلك قصد عرض منتجات جديدة وخدمات على المدخرين في سياسة منح القروض،

تطوير مستوى التكوين الأساسي لهيئة الموظفين بإعطاء الأولوية لحاملي الشهادات الجامعية في مجال التوظيف.

حسب قانون تأسيسه يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية بمنحها قروضا بشروط أسهل و ضمانات اخف.

رابعا: شروط تقديم ملف طلب قرض على مستوى بنك B.A.D.R

لكي تحصل المؤسسة أو المشروع على القرض المطلوب لابد من تقديم ملف مكون من ثلاثة نسخ، تحتوي كل نسخة على:

- طلب خطي،
- ملف تقني و اقتصادي من ANSEJ.
- شهادة عدم العمل بأجرة،
- نسخة طبقا الأصل من بطاقة التعريف الوطنية مصادق عليها.
- شهادة الميلاد 12.
- شهادة عدم الإخضاع للضريبة.
- شهادة توضيح الوضعية اتجاه CNAS.

- شهادة توضيح الوضعية اتجاه CASNOS.
- الميزانية الافتتاحية مصادق عليها من مكتب الدراسات المحاسبية.
- فاتورة تقديرية لتكاليف السمعة بالإضافة إلى التأمين.
- مخطط مالي مصادق عليه من مكتب الدراسات المحاسبية،
- عقد الملكية أو عقد الإيجار،
- شهادة وجود محل مصادق عليه من طرف المحضر القضائي.

و بعد إتمام الملف يقوم البنك بإرسال الملف إلى المديرية الجهوية لإعطاء القرار الأخير بالرفض أو القبول، و في حالة القبول يقوم البنك بإخبار الزبون للبدء في الإجراءات اللازمة لاستغلال القرض وتتمثل هذه الإجراءات في:

- فتح حساب داخلي للزبون يضع فيه نصيبه من تكلفة المشروع (5%)،
- تقدم له وثيقة قبول القرض في ثلاثة نسخ، واحدة يقدمها لمديرية تشغيل الشباب، والثانية يحتفظ بها والثالثة تبقى بحوزة البنك،
- دخول قيمة المساهمة لوكالة دعم وتشغيل الشباب إلى البنك.

بعد دخول المبلغ في حساب الزبون يقوم البنك بفتح حساب تجاري للزبون وحساب داخلي ثاني.

و لفتح الحساب التجاري يقدم الزبون الوثائق التالية:

- ✓ طلب خطي لفتح الحساب،
- ✓ نسخة من السجل التجاري المصادق في المركز الوطني للسجلات التجارية،
- ✓ شهادة ممارسة مقدمة من طرف مصالح الضرائب،
- ✓ عقد الإيجار على 5 سنوات،
- ✓ ستة "6 "طوابع بريدية،
- ✓ نسخة مطابقة الأصل لبطاقة التعريف الوطنية.

المطلب الثاني : معالجة القروض المتعثرة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية

أولا: الإجراءات اللازمة لطلب و منح قرض

تتمثل الإجراءات اللازمة لطلب قرض من البنك في:

1. الشروط العامة لمنح القروض

تستند القروض إلى المفهوم الضمني لكلمة الثقة ويتم وضعها أيضًا في المقام الأول على أساس أفكار بموضوعية حتى تتمكن البنوك من تقييم المخاطر التي قد تواجهها قبل اتخاذ أي قرارات. يمكن تقسيم هذه الشروط إلى فئتين ، الشروط المتعلقة بالعوامل الاقتصادية وغيرها من الشروط المتعلقة بالمستفيد نفسه.

1.1. شروط متعلقة بالمستفيد

تؤخذ شخصية المستفيد في الاعتبار عند البحث في ملف تعريف القرض،لديهم فهم جيد للمؤسسة أو المستفيد ، ويتم ذلك من خلال البحث في الوضع القانوني للمستفيدوأيضًا اكتساب فهم شامل للمؤسسة من خلال الرحلات الميدانية وتنظيم الاجتماعات مع الممثلينبحث في الوضع المالي للمستفيدين من خلال التحليل المالي لبيانات المستثمرين المالية والمحاسبيةلا ينبغي إغفال التقديرات المالية وتدفق العملاء في الحسابات المصرفية لأنها مصدر المعلومات التي يتم من خلالها اتخاذ قرارات القبول أو الرفض.

2.1. شروط متعلقة بالعوامل الاقتصادية

يتم إصدار القروض وفقاً للسياسات المتبعة من قبل السلطات العامة وتعليمات البنوك في هذا المجال أيضًا ، تكون عملية إصدار القروض استجابة لرغبات اقتصادية عامة ، مما يعني أنه من المستحيل القيام بذلك. تتم الموافقة على القروض فقط بعد وجود مبرر اقتصادي للمشروع.

2. الوثائق العامة اللازمة لطلب قرض

1.2. الوثائق القانونية الإدارية: تتمثل في :

- طلب القرض الموقع،
- نسخة من السجل التجاري المصادق عليه،

- نسخة للكشف الرسمي لإعلانات،
- نسخة لملكية المحل أو عقد الإيجار.

2.2. الوثائق المحاسبية و المالية:

يجب أن يصادق عليها محاسب محترف وهي:

- ثلاث ميزانيات تقديرية وملاحق للعمليات الختامية للمؤسسة،
- زيادة عن الميزانيات في الشركات بالأسهم يجب إضافة تقرير يخص كل المساهمين،
- المؤسسة في بداية النشاط تقوم بتحرير ميزانية افتتاحية وتقديرية للنشاط الموالي،
- الحالة المحاسبية و مخطط التمويل.

3.2. الوثائق الضريبية:

تتمثل في وثيقة ضريبية و شبه ضريبية حالية أقل من ثلاثة أشهر.

ثانيا: دراسة ملف قرض ممول من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

1. القرض الرفيق نموذجا للقروض المتعثرة بالوكالة

القرض الرفيق كغيره من القروض الموسمية يخضع الى مجموعة من السياسات منها ما يتعلق بمنح القرض و أخرى يتبعها البنك في حالة تعثر القرض و هو ما يضمن للبنك على استرجاع مستحقاته النقدية، و في هذا المبحث سنحاول التطرق إلى الإجراءات المتعلقة بهذا القرض سواء من ناحية المنح او التحصيل بالإضافة إلى ذلك سنقوم بدراسة الأثر الذي تخلفه القروض المتعثرة على ربحية الوكالة.

2. سياسة الإقراض والتحصيل بالوكالة

من خلال هذا سنحاول التطرق للإجراءات التي تقوم بها الوكالة محل الدراسة في منح القرض الرفيق كما سنعرج إلى المتابعة و كيفية تحصيلها.

1.2. إجراءات منح القرض الرفيق

- يتقدم الزبون إلى البنك بطلب الحصول على القرض.
- يتم استقبال الملف من طرف المكلف بالزبائن و يقوم بإعداد بيان استلام الملف
- جمع وثائق تكميلية من بينها المعاينة الميدانية للمستثمرة موضوع القرض.

- يمرر الملف إلى مصلحة القرض لدراسته و يقوم المكلف بالمصلحة بمراجعة مركزية المخاطر
- يتم تحويل الملف إلى مدير الوكالة و يقوم بالتوقيع عليه.
- بعد مراجعة الملف و التأكد من مطابقته للشروط المطلوبة يتم إعداد جدول الإرسال الذي يتضمن معلومات عن الزبون و الملف.
- يتم إرسال الملف إلى لجنة القرض و هي الجهة المختصة بمراجعة الملف و مدى مطابقته للشروط المطلوبة و تقييم الضمانات و المخاطر، وقد تتواجد على مستوى الوكالة أو المديرية الجهوية أو المديرة المركزية.
- بعد عقد اجتماع لجنة القرض تحدد قرار قبول أو رفض منح القرض.
- في حالة القبول يتم إعداد رخصة القرض المصادقة عليها من طرف أعضاء اللجنة المسئولين.
- تسجل رخصة الموافقة على القرض من طرف المكلف بمصلحة القروض.
- يسجل ملف في النظام ألمعلوماتي المتبع من طرف البنك.
- يتم إعداد رسالة قبول تتضمن الموافقة البنكية على منح للقرض و ترسل إلى الزبون.
- تقوم مصلحة تثبيت الضمان بمراجعة الشروط المتوفرة في الضمان.
- يقوم الزبون بتقدير قيمة الشيء المرهون بالاستعانة بخبير عقاري في حالة عقار أوإحضار فاتورة في حالة عتاد أو منقول.
- تقوم الوكالة بإعداد وثيقة تصريح إحضار الضمانات المطلوبة منالزبون في رخصة الموافقة على القرض و ترسل نسخة منه إلى المديرية المحلية للاستغلال من اجل المباشرة في عملية منح الائتمان .
- بعد معرفة قيمة الضمان يتم إدخال قيمته في النظام المحاسبي للبنك.
- تقوم مصلحة القروض بإصدار الشيك بعد الإطلاع على الضمان الذي تم تثبيته.
- في حالة عدم القبول يتم إرجاع الملف إلى الوكالة مع تحديد الأسباب و النقائص و تكون موضحة في مراسلة مرفقة بنسخة ملف القرض بعدها تستدعي الزبون لاستكمال تلك النقائص.

2.2. المتابعة و تحصيل الدين

يقوم البنك بمتابعة القروض التي يمنحها و ذلك عن طريق زيارات ميدانية للمستثمرات الفلاحية و تتبع مدى الانجاز و التقدم في النشاط الممول، مما يساعد البنك في وضع تقديرات حول مقدرة المقترض من الوفاء بالتزامه في موعد الاستحقاق أو عدم ذلك.

يحصل القرض الرفيق دفعة واحدة خلال عام بالضبط و في الميعاد المستحق و في هذه الحالة يتم إعفاء المقترض من دفع الفائدة و المقدرة بنسبة 5،5% من مبلغ القرض. إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتيارت يصنف القرض الممنوح للزبون بأنه متعثر في الحالة التالية:

- ✓ بعد منح القرض للزبون تعمل الوكالة البنكية على وضع رزنامة مع هذا الزبون لتحديد آجال تسديد الدفعات التي تحتوى بدورها على قسط استهلاك القرض إضافة إلى الفائدة، مع تحديد أول الآجال للدفع،
- ✓ عند وصول الدفعة الأولى للسداد يتم إعلام المقترض بـ 8 أيام قبل وصول ميعاد التسديد عن طريق إشعار، فإذا لم يسدد ما عليه خلال 3 أيام يرسل له البنك اعذرا، فيلزم العميل بتسديد (قيمة الدفعة+عمولة التأخير) مع إظهار أسباب التأخير،
- ✓ إذا لم يستجيب الزبون لطلب البنك بالحضور لتبرير التأخر عن التسديد واتخاذ الإجراءات اللازمة، يقوم البنك للمرة الثانية بإرسال إنذار إلى الزبون قبل المتابعة القضائية لتقرب من البنك من أجل تسوية الوضعية،
- ✓ مرة أخرى إذا لم يستجيب الزبون لطلب البنك مما يستدعي البنك إرسال إنذار للزبون لدفع مستحقاته عن طريق المحضر القضائي،
- ✓ بعد هذه الخطوة يتوجب على الزبون أن يتقدم إلى البنك من اجل تسوية وضعيته بحيث يقوم بتسديد ما عليه من مستحقات، كنتيجة لهذه الخطوة يعود القرض إلى الحالة الطبيعية،
- ✓ في حالة ما إذا عاد الزبون للتأخر عن تسديد ما عليه من مستحقات مرة أخرى، يدفع البنك لاتخاذ نفس الإجراءات المتخذة في حالة التأخر السابق مع الإعلان عن حجز ما لدى المدين من ممتلكات لدى الغير، كأي حساب له لدى البنوك أو حجز الأراضي المسجلة باسمه لدى مديرية أمالك الدولة،
- ✓ إذا لم يستجيب الزبون لاستدعاء البنك لتبرير التأخر كما أنه تأخر عن سداد 05 دفعات متتالية، أصبح القرض بأكمله متعثر، وبالتالي أصبح المدين مطالب بتسديد القيمة الإجمالية للقرض ويتم إعلامه بذلك عن طريق معارضة مرسلة للولاية لحجز مختلف المركبات إن وجدت التابعة ملكيتها لشخص المدين.

✓ في الخطوة التالية تم تقديم ملف القرض إلى اللجنة الجهوية للوكالة، حيث تتم دراسة وجمع المعلومات المتعلقة بالمقترض والمشروع الممول، ففي هذه الحالة نظرا لتعذر وجود حل عن طريق التسوية الودية أو إعادة جدولة القرض، وعدم جدية صاحب المشروع أصدرت اللجنة قرارا باللجوء إلى القضاء من اجل تحقيق الضمانات وتحصيل القرض.

ومنه يمكن القول أن الوكالة البنكية محل الدراسة، تعتبر أن القرض متعثرا إذا تأخر العميل المدين عن تسديد خمسة دفعات من القرض الممنوح، ذات الأخير الذي يصبح مطالبا بتسديد مبلغ كامل القرض، الأمر الذي يكون في الغالب مستحيلا بالنظر على أن هذا العميل لم يستطيع تسديد دفعة واحدة إذن ما يكون حال عدة دفعات.

المبحث الثاني:دراسة تحليلية للقروض المتعثرة بالوكالة محل الدراسة

يعد القرض الرفيق من أفضل السبل التي من خلالها جسدت السلطات العمومية دعمها للقطاع ألفلاحي، و قد جاءت تطبيقا لقانون ألفلاحي الصادر بتاريخ 02 آوت 2008، و ذلك بعد إبرام اتفاقية بين وزارة الفلاحة و بنك الفلاحة و التنمية الريفية بتاريخ 05 أوت 2008، و يعتبر القرض الرفيق قرض موسمي يقدمه البنك للفلاح لتمويل نشاطه ألفلاحي الموسمي خلال السنة.

المطلب الأول : تحليل أثر القرض الرفيق المتعثر على ربحية الوكالة خلال الفترة 2017 –2020

أولا سنتطرق إلى تعريف القرض الرفيق. من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى حجم القروض المتعثرة إضافة إلى تحليل نتائج السنوات المالية، كما سيتم تحليل مؤشرات الربحية خلال الفترة المدروسة.

أولا: إحصائيات حول القروض المتعثرة بالوكالة خلال الفترة 2017–2020

لقي القرض الرفيق إقبالا من طرف الفلاحين بشكل واسع، حيث تعثر جزء من المبالغ الممنوحة بدرجات متفاوتة خلال هذه الفترة.

الجدول(01): حجم القروض المتعثرة لقرض الرفيق خلال الفترة 2017–2020الوحدة: دينار جزائري.

السنوات	2017	2018	2019	2020
حجم القروض المتعثرة	2,857,327.50	1,596,322.13	1,782,333.22	2,220,111.17

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

الشكل 04: يمثل حجم القروض المتعثرة خلال الفترة 2017–2020

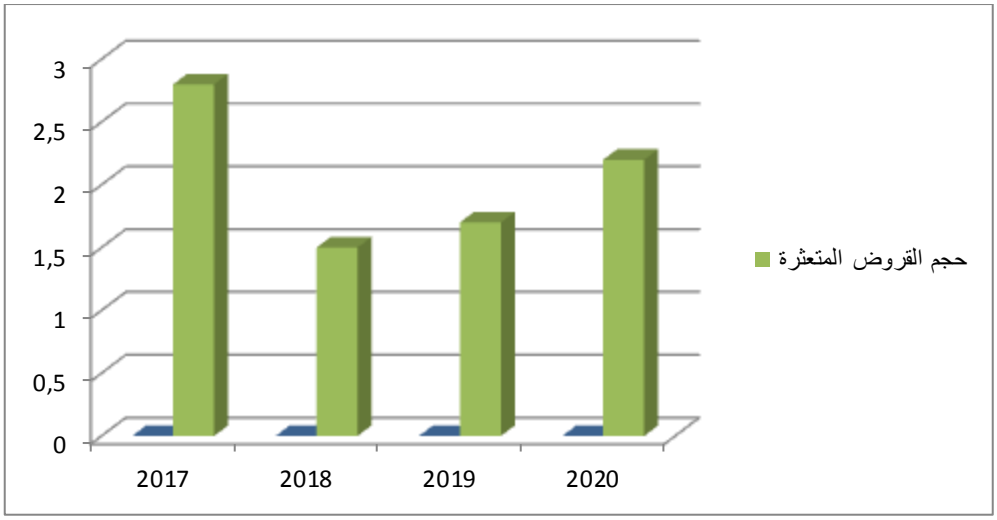

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01

نلاحظ من خلال المعطيات في الجدول (1)و الشكل (2) أن حجم القروض المتعثرة شهد تذبذبا خلال الفترة (2017–2020)، حيث أن حجم القروض المتعثرة تجاوز سنة 2017 ما مقداره 2.8 مليون دج و يرجع ذلك لعدد الزبائن المقبلين عليه في تلك السنة، ثم انخفض بشكل ملحوظ سنة 2018 ليصل الى 5،1 مليون دج اي بفارق 3،1 هذا الفارق يتجلى في الانخفاض المسجل في عدد المقترضين في هذه السنة الذي تمثل في عدد جد قليل.

أما في سنة 2019 ارتفع حجم القروض المتعثرة بشكل ملحوظإلى ما يفوق 7،1 مليون دج أي بفارق 2،0 مليون دج عن السنة السابقة مع الحفاظ على نفس عدد المقترضين لكن مع زيادة في حجم المبلغ المقترض،رغم حرص البنك الشديد على تجنب تكرار الوقوع في تعثر حاد إلا انه استمر في التصاعد خلال سنة 2020 بشكل محسوس الى ما يفوق 2،2 مليون دج أي ارتفع بفارق 5،0.

عموميا يلاحظ أن حجم القروض المتعثرة شهد عدم الاستقرار خلال الفترة (2017–2020) حيث اخذ في الارتفاع والتنازل حتى السنة الأخيرة و يعكس هذا الارتفاع عدم تحكم البنك في تحصيل مستحقاته خلال تلك الأربع سنوات.

الجدول02:بيانات القرض الرفيق خلال الفترة 2017– 2020 الوحدة: دينار جزائري

السنوات	2017	2018	2019	2020
حجم القروض دج	85,860,500.00	145,799,716.00	143,961,716.00	123,807,936.00
حجم القروض المتعثرة دج	2,857,327.50	1,596,322.13	1,782,333.22	2,220,111.17
نسبة القروض المتعثرة من إجمالي القروض	7,68%	3,48%	7,9%	5,8%

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت 2022/06/09

الشكل 05: يوضح حجم القرض المتعثر بالنسبة المئوية

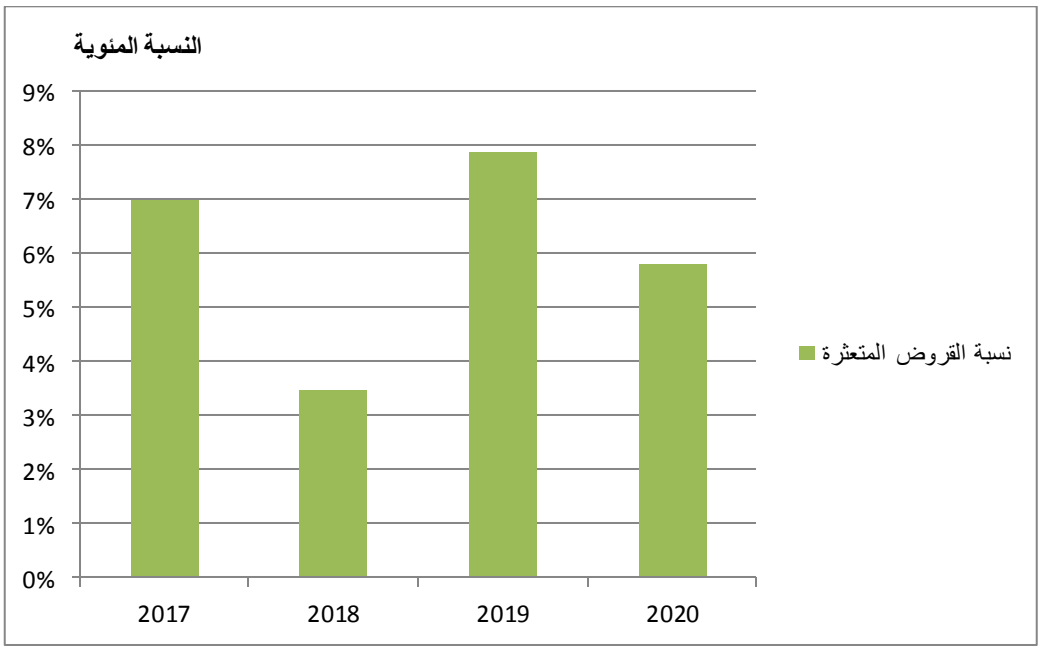

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول 02

من خلال الجدول (02) نلاحظ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض الممنوحة بلغت 68،7 % سنة 2017أما خلال السنة 2018أخذت اتجاه تنازلي لتصل إلى48،3%ثم عاد ليرتفع مجددا خلال سنة 2019 ليصل إلى نسبة قدرت ب: 9،7%. و يعود إلى الانخفاض مجددا إلى 8،5%

تعليق:

من خلال الجداول و الأشكال السابقة نلاحظ إن القروض المتعثرة كان لها تأثير سلبي على الفوائد التي يتقاضاها البنك من عملية الإقراض و الأرباح ومنه انخفاض في ربحية البنك، رغم حرص البنك على تحقيق نتيجة موجبة إلا انه بسبب التعثر فقدساهم في تخفيض نتيجة السنة المالية المحققة للسنوات الأربعة.

حيث إن تعثر القروض الذي حصل قد ساهم في زيادة حدة الخسارة التي لحقت البنك، ثم في سنة 2018 نلاحظ انخفاض في قيمة خسارة البنك.

مهما كانت نسبة القروض المتعثرة فإنها تشكل خطرا وخسارة للبنك، ففي حالة المتابعة القضائية للمقترض المتعثر، فان البنك يتحمل حينها مصاريف و تكاليف إضافية اغلبها مرتفعة كما انه في بعض الحالات التي تتعثر فيها القروض يلجأ البنك لاقتطاع جزء من رأس المال لتغطية الخسارة المتأتية جراء هذا التعثر في القروض التي منحها.

عموميا فان البنك قد شهد تعثرا لهذا النوع من القروض خلال السنوات المدروسة، حيث اختلفت نسبة التعثر و درجة تأثيرهامن سنة إلىأخرى، هذا ما يستوجب وضع سياسة ائتمانية صارمة تمكن من بلوغ الأهداف المسطرة و تساهم في الحد من ظاهرة تعثر القروض و تخفيضها إلى مستويات أدنى.

المبحث الثالث: استراتيجيات معالجة القروض المتعثرة.

المطلب الأول: معالجة القروض البنكية المتعثرة

لحماية البنوك من القروض المتعثرة فان المسؤولية مشتركة لعملية استردادها من جانب البنوك و أجهزة الضبط القضائي و لا يمكن توجيه أوجه القصور لجهة دون أخرى و بالدرجة الأساسية تقع المسؤولية الأولى على البنوك فهي الأولى بحماية نفسها من خلال منح القرار الائتماني السليم و توثيق إجراءاتها طبقا للمعايير و الأعراف البنكية السليمة لتجنيب نفسها الوصول إلى مرحلة القروض المتعثرة او المعدومة و اللجوء إلى القضاء عند الوصول إلى طريق مسدود لاستعادة القرض.

يواجه معظم مسئولي الائتمان تحديا أمام مشكل بعض القروض، لهذا على البنوك أن تبدي اهتماما كبيرا في مشكلة القروض المتعثرة بأن تنتهج إستراتجية فعالة وقائية من أجل معالجة المشاكل قبل حدوثها، من أهم هذه الاستراتيجيات ما يلي:

أولا: تجنب مشاكل القروض قبل حدوثها

تكمن هذه الإستراتجية فيما يلي:

- ✓ عدم التعامل مع عملاء معروفين بعدم مصداقيتهم او بعدم جدوى مشاريعهم من الناحية الاقتصادية :
- ✓ تقييم قدرة العميل على إدارة مشروعه.
- ✓ توثيق مصادر الضمان المتوفرة.
- ✓ ملائمة قيمة القروض مع احتياج المشروع والقدرة على السداد.
- ✓ ضمان وجود تدفق نقدي يغطي القسط الشهري.
- ✓ استخدام الحوافز و التشجيع في سداد الدفعات في وقتها.
- ✓ التأكيد المطلق للمقترضين على عدم التساهل في أيتأخير لسداد.

ثانيا: إدارة محفظة القروض بفعالية:

تكمن فعالية محفظة القروض فيما يلي:

- ✓ وضع خطة متابعة و زيادة مستمرة للعملاء.

- ✓ تحضير المقرض لالتزاماته بالإجابة و الإدلاءبالمعلومات و البيانات الحقيقية عن نشاط العميل.
- ✓ مقارنة الحقائق و المعلومات المتوفرة مع التوقعات.
- ✓ الاستفسار الدائم و الملاحظة المستمرة لنشاطات المقترض.
- ✓ ملاحظة مؤشرات الإنذار التي تنبئ بمخاطر مثل صرف الأموال في غير الغاية التي منحت من اجلها.
- ✓ إعلامالمسئولين فورا عن أية مشاكل قد تحدث.
- ✓ إبلاغ المقترضين بقلق البنك و لفت انتباهه عند أيأوضاع ينتجها المقترض قد تؤدي إلى مشاكل.

ثالثا: المعلومات الواجب ملاحظتها و متابعتها:

و تتضمن ما يلي:

- ✓ أنماط و طرق البيع.
- ✓ مقارنة السيولة النقدية مع المقدرة.
- ✓ حجم المشتريات و اي تغيير فيها.
- ✓ الزيادة في الذمم المدينة و مخزون البضاعة.

رابعا: الإجراءات الواجب إتباعها عند التأخر في السداد:

و تتمثل هذه الإجراءات في :

- ✓ إبلاغ المسئولين فورا عند تأخر الدفعة الأول.
- ✓ التوضيح الصريح للمقترض بان البنك لن يتنازل عن حقه في استرداد قيمة القرض.
- ✓ حشد الطاقات و تكييف الجهود و الاتصال بالأشخاص المؤثرين على المقترض من اجل التحصيل و إعادة دفعات إلى مسارها المنتظم.
- ✓ إرسال إنذار قانوني رسمي للمقترض يفيد بمخالفته لشروط و تحمله المسؤولية القانونية.

المطلب الثاني: وسائل الحد من مخاطر تعثر القروض

تعتمد الكثير منالبنوك على مجموعة من الوسائل للحد من مخاطر القروض المتعثرة والوقاية منها، فبل أن تتحول أمواليها وحقوقها التي هي في ذمة المؤسسات المقترضة والتي تمر بحالات منالعسر إلى قروض متعثرة، ينبغي عليها البحث في طرق معالجتها وذلك بإتباع عدة وسائل أهمها :

- ✓ دقة اختيار العاملين في مجال الائتمان المصرفي،
- ✓ تدريب الكوادر الائتمانية باستمرار لرفع مستواهم ومسايرة كل المستحقات والتطورات في العمل البنكي،
- ✓ تطبيق مفاهيم وأسس الائتمان الجيد دونتهاون.
- ✓ عدم التجاوب مع المقترضين في منح تسهيلات تزيد عن طاقتهمالاستثمارية أو الإدارية،
- ✓ توفر الضمانات المناسبة والكافية وسيطرة البنك عليها و إجراء الرهن و التامين على هذه الضمانات ومتابعة حركتها وقيمتها،
- ✓ المتابعة الدقيقة والمستمرة لحركة الحسابات واستمرار نشاطها وانتظامها،
- ✓ تنويع الائتمان الممنوح وتوسيع سلة التسهيلات الائتمانية والحد من التركزات.

خلاصة الفصل

ان بنك الفلاحة و التنمية الريفية سعى منذ نشأته إلى تنشيط و تطوير القطاع الفلاحي بشكل خاص حيث قام بإنشاء فروع و وكالات عبر مختلف أنحاء الوطن. حيث يعتبر القرض الرفيق قرضا موسميا لما لقيت من إقبالا في الوكالة من قبل الزبائن المقترضين، و عند منح القرض يقوم البنك بالمتابعة له و بعدها تأتي عملية التحصيل و التي تكون بطريقة ودية في الحالة العادية، أما في حالة تعثر القرض فيتم اللجوء للقيام بإجراءات قانونية لازمة في أيطار تحصيل الدين.

عرف البنك تعثر القرض الرفيق خلال الفترة المدروسة، وبالتالي أثرت سلبا بشكل مباشر على نتائج السنوات المالية و رأس المال و بالتالي على ربحية البنك. كما أثرت القروض المتعثرة بشكل غير مباشر على ربحية البنك من خلال المصاريف التي يتحملها البنك أثناء معالجة القروض

خاتمة

لقد تعددت أشكال و وظائف البنوك التجارية الجزائرية و توسعت في الخدمات التي تقدمها في ظل بروز معالم اقتصاد جديد عرف باقتصاد السوق، فكان لزما عليها أن تتأقلم مع متطلباته.

و نتاجا لهذا يمكن تعريف القروض المتعثرة بأنه القرض الذي توقف العميل عم سداد أصل الدين أو فوائده أو كلاهما معا و ذلك لعدم قدرته على تحقيق تدفقات نقدية من ناتج نشاطه تكون غير كافية لسداد تلك الالتزامات، و لا تكون الضمانات التي يملكها البنك عالية الجودة و قابلة للتسبيل في الأجل القصير لتغطي قيمة القرض و فائدته.

إن القروض المتعثرة قضية تحتاج إلى زيادة الجهود الفكرية و العملية لانجاز مهمة إدارتها، و هي عملية تتعدى نطاق البنوك، المقترضين...الخ، حيث تحتاج إلى تكامل الأبعاد و الجوانب حتى تأتي المعالجة منجزة و محققة لأهدافها، وهو ما ابرزته دراسة ميدانية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية، وكيفية الحصول على القرض و متابعته و تحصيله بالإضافة إلى الطريقة العملية المعمول بها لمعالجة مشكلة القروض المتعثرة.

وعلى ضوء النتائج المتوصل اليها في هذه الدراسة، وكإجابة للاشكالية المطروحة والفرضيات البحث، خلصنا الى:

- ✓ القروض المتعثرة في البنوك التجارية ظاهرة لا يمكن تجنبها نهائيا، لكن يمكن التقليل من حجمها و التعامل معها بحذر للتخفيف من أثارها قدر الإمكان.
- ✓ ترجع أسباب التعثر عموما إلى التوسع في منح القروض،كما إن من الأسباب ما هو متعلق بالمقترض و منها ما يرتبط بالبنك ومنها ما يتعلق بظروف خارجية.
- ✓ أثرت قروض الرفيق المتعثرة بالسلب بشكل مباشر على النتائج السنوات المالية و رأس مال البنك، و بالتالي أثرت عل ربحية البنك .
- ✓ كما أثرت القروض المتعثرة بشكل غير مباشر على ربحية البنك من خلال المصاريف التي يتحملها البنك أثناء معالجة تلك القروض.
- ✓ إن الزبائن غالب امايقدموا بيانات مالية غير دقيقة، ممايؤدي بهم إلى عدم قدرة البنك في تحليل هذه البيانات وبالتالي سيؤدي بهم في النهاية إلى الإفلاس أي صعوبة في تسديد الديون للبنك.

- ✓ تحتاج عملية التعامل مع القروض المتعثرة إلى خبرة واسعة و دراية بأصول المعالجات القانونية، حيث اتبعت البنوك مختلف الأساليب والإجراءات متعددة في مواجهة هذه الظاهرة، فقامت بوضع إجراءات لمساعدة العميل للخروج من التعثر وذلك بتقديم سياسات ترشيدية واستشارية أو تعويم نشاط العميل أو عن طريق تسوية القروض المتعثرة.
- ✓ اتضح ان القروض من أكثر المجالات الاستثمارية الجاذبية لنشاطات المصرف، باعتبارها من أهم مصادره لتحقيق الربحية، و أيضا السباب القروض المتعثرة كثيرة تؤدي إلى خسائر، لكن إن البنك هو المسؤول بشكل كبير في حدوثها،فتعثر القروض بدوره يؤثر على ميزانية المصرف و على ربحيته من جهة، و من جهة أخرى فان ازدياد حجم هذه الظاهرة تؤدي الى ازدياد مشكلة حجم طلبات السيولة، و التي تعرقل عمل المصرف في الأخير من خلال تجميد أموال البنك وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
- ✓ القرض الرفيق كغيره من القروض الموسمية يخضع الى مجموعة من السياسات منها ما يتعلق بمنح القرض و أخرى يتبعها البنك في حالة تعثر القرض و هو ما يضمن للبنك على استرجاع مستحقاته النقدية.
- ✓ ان حجم القروض المتعثرة شهد عدم الاستقرار خلال الفترة (2017-2020) حيث اخذ في الارتفاع والتنازل حتى السنة الأخيرة و يعكسهذا الارتفاع عدم تحكم البنك الفلاحة و التنمية الريفية في تحصيل مستحقاته خلال تلك الأربع سنوات.
- ✓ إذا لم يستجيب الزبون لاستدعاء البنك الفلاحة و التنمية الريفية لتبرير التأخر كما أنه تأخر عن سداد 05 دفعات متتالية، أصبح القرض بأكمله متعثر، وبالتالي أصبح المدين مطالب بتسديد القيمة الإجمالية للقرض، ويتم إعلامه بذلك عن طريق معارضة مرسلة للولاية لحجز مختلف المركبات إن وجدت التابعة ملكيتها لشخص المدين.
- ✓ ان بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة تيارت-تيسمسيلت- يتبع سياسة إقراضية متسلسلة عبر مراحل، مرحلة دراسة طلب لقرض الرفيق ثم مرحلة منح القرض ثم مرحلة متابعة القرض وتحصيله وفي حال تعثره يتم متابعته أيضا، وتتم متابعة القروض المتعثرة عبر مرحلتين هما مرحلة ما قبل النزاعات وهي مرحلة ودية يتم فيها إخطار العميل بالدفع ومن ثم اللجوء إلى حجز ما للمدين

لدى الغير، وفي حال فشل الإجراءات الودية يتم المرور إلى المعالجة عبر مرحلة النزاعات وذلك باللجوء إلى القضاء، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

في ظل هذه النتائج ومن اجل معالجة القروض المتعثرة وزيادة ربحية البنوك، توصى الدراسة بمايلي:

- ✓ القيام بمتابعة حركة العميل والتأكد من استخدام مبلغا لقرض في الغرض الممنوح ألجله؛
- ✓ على البنك العمل على فحص ملف القرض،إذ يجب الحصول على مختلف البيانات الحديثة وأخر القوائم المالية لتحصيلها وحفظها في الملف؛
- ✓ مراقبة الضمانات المقدمة للبنك من طرف العميل؛
- ✓ ضرورة إصدار قوانين وتشريعات لمعالجة القروض المتعثرة الذي يضمن إعادة التوازن في العلاقات بين البنوك والجهات الدائنة؛
- ✓ تقييم حالات التعثر التي تواجه بعض المشروعات، وتقديم الدعم والمساندة للمتعثرين ألسباب خارجة عن إرادتهم.

وفي الاخير القروض المتعثرة تؤثر بشكل سلبي وبدرجات تختلف باختلاف حجمها على الأداء المالي للبنوك التجارية، وقد تصل درجة التأثير هذه إلى حد انهيار النظام البنكي للدولة ككل، ولخير دليل على ذلك الأزمات المالية التي عصفت بالعالم الغربي خاصة.

وبناءعلى التوصيات المقترحة يمكن اقتراح بعض الدراسات للباحثين التي يمكن أن تشك لإشكاليات بحثية مستقبلا و منها:

- ✓ إجراء دراسة على قروض أخرى غير القرض الرفيق أيضا المقارنة بين تعثر البنوك الخاصة و العامة.
- ✓ تقدير خطر التعثر و محاولة التنبؤ به قبل حدوثه.
- ✓ إجراء دراسة تربط بين القروض المتعثرة و مؤشرات أخرى.

قائمة المصادر و المراجع

المراجع باللغة العربية:

-الكتب :

-شقيري موسى، إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

-فريد راغب النجار، إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة، مخاطر البنوك في القرن الحادي والعشرين ، مؤسسة شباب الجامعة، 2000.

- منير إبراهيم الهندي، إدارة البنوك التجارية، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة، 2002.

- مهند حنا نقولا عيسى، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010 .

- عبد المعطي رضا جودة، محفوظ أحمد ،إدارة الإئتمان، دار وائل للنشر، عمان.

- صلاح الدين حسن الساسي، إدارة أموال و خدمات المصاريف، دار الرسام، 1998.

- مُحَمَّد ابراهيم عبد الرحمان، إقتصاديات النقود و البنوك، دار التعلم الجامعي، مصر 2014.

- محسن أحمد الخضرى، الديون المتعثرة، الطبعة الأولى، أتراك للنشر و التوزيع، القاهرة، 1997.

- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2006 .

- سعيد سيف النصر، دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية – مصر.

- دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة،عمان، الأردن،2012.

- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك(الأساسيات والمستحدثات)،الدار الجامعية، مصر، 2007.

- محسن احمد الخضيري، الديون المتعثرة، ايتارك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،19.

- مُحَمَّد إبراهيم هنري، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، مصر، 2000.

المذكرات و الرسائل الجامعية

-إيمان أنجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض (المصرف الصناعي السوري أنموذجا)، مذكرة ماجستير غير منشور، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا،2007.

-فاطمة بن شنة، إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية ،مذكرة ماجستير غير منشور، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009.

-جهاد حمدي إسماعيل مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين (دراسة تطبيقية)، مذكرة ماجستير غير منشور، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010.

-حسين ذيب، فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان، مذكرة ماجستير غير منشور،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012.

-دعاء مُحَمَّد زايدة، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة، مذكرة ماجستير غير منشور، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.

-رمضاني زينب، واقع القروض المصرفية المتعثرة لدى البنوك العمومية الجزائرية- دراسة حالة البنك الخارجيالجزائري ، مذكرة ماجستير غير منشور، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2012.

-عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر(دراسة تطبيقية على المصارفالتجارية الوطنية في قطاع غزة)، مذكرة ماجستير غير منشور، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.

-هبال عادل، إشكالية القروض المتعثرة (حالة الجزائر)،مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 ،2012.

-هلا بسام عبد الله الغصين، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات "، دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2004.

- عادل هبال، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة-دراسة حالة الجزائر-مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة الجزائر03 ،الجزائر،2012 .

- فاطمة بن شنة، إدارة المخاطر الائتمانية و دورها في الحد من القروض المتعثرة دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2009.

- أحمد يوسف ربعي، القروض المتعثرة في مؤسسات الإقراض في فلسطين: أسبابها و سبل معالجتها، رسالة الماجستير، كلية الدراسات العليا و البحث العلمي، قسم إدارة الأعمال، فلسطين، 2019.

-دعاء مُحَمَّد زايدة، التسهيلات الائتمانية في الجياز المصرفي الفلسطيني - دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العامة في قطاع غزة، رسالة ماجستير في العلوم . الاقتصادية، الجامعة الإسلامية، غزة - فلسطين، 2006.

- وائل إبراهيم علي سليمان، الديون المتعثرة المستحقة على قطاع الأعمال في مصر-تطويرها وتحليل اقتصادي وبدائل تسويتها-رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم اقتصاد، كلية التجارة، عين شمس، 2004 .

- كمال أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في غزة)، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2008.

المجلات

-صلاح الأمين الخضر، السلامة المصرفية والوساطة المالية (بنك الادخار نموذجا)، مجلة جامعة شندي، . 2011 ،العدد10

-علاء الدين جبلوآخرون، دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد 31(95)، 2009.

-علي شاهين، جهاد مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين (دراسة تطبيقية) ، مجلة جامعة النجاح (العلوم الإنسانية ،) كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين ، مجلد 25(4)، 2011.

-وحيد محمود رمو، سيف عبد الرزاق مُحَمَّد الوتار، استخدم أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمةالصناعية، دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية، كلية الإدارة والاقتصاد (جامعة الموصل ،) تنمية الرافدين، جامعة الموصل، مجلد 32(10) ، 2010.

-مفيد الظاهر وآخرون، العوامل المحددة لتعثر التسهيلات المصرفية في المصارف الفلسطنية ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية ،) كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة النجاح الوطنية، المجلد 21(2)، 2008.

-نضال العربيد، دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، المجلد 23 (2)، 2007.

-هاني أبو جبارة، ندوة الديون المتعثرة و التعامل فيها، مجلة البنوك، عمان، 1994.

- نضال العربيد، مقالة بعنوان: "دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصنع السوري"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23 ،العدد الثاني، 2007.

الدوريات و الملتقيات

-الشريف ريحان وآخرون، الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية – من التشخيص إلى التنبؤ ثم العلاج، ملتقى وطني حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، جامعة منتوري، الجزائر، 2012.

-صادق راشد الشمري، القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الأزمات المالية ، دراسة حالة عينة من المصارف العراقية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث، جامعة الإسراء الأهلية، عمان، الأردن، 2009.

-عبد الغني حريري، دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي،مداخلة حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية .

والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف،2009.

-كمال رزيق، فريد كورتل، إدارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية الجزائرية، المؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا، الأردن، 2007.

-مُحَمَّد عبد الحافظ البغدادي، إطار مقترح للتعامل مع القروض المتعثرة في المؤسسات المصرفية، الملتقى الإداري الثالث،كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة القصيم، السعودية، 2006.

المواد القانونية و المراسيم:

-الرسوم التنفيذي رقم 106/82، الصادر في 07 جمادى الأولى عام 1402 الموافق ل 13 مارس 1982.

المواقع الالكترونية:

جمال أبو عبيد، إدارة القروض المصرفية غير العاملة، بنك الإسكان و للتجارة التمويل، الأردن، من الموقع www.kantakji.com :

المراجع باللغة الأجنبية :

- Edward I. Altman،Financial Ratios، Discriminant Analysis and thePrediction of Corporate Bankruptcy، The journal of Finance، Vo. 23، No. 4 (Sep. 1968)، pp. 589-609 published by: Blackwell Publishing for the American Finance Association.

- w. Beaver،Financial Ratios as Predictors of Failure، Journal ofAccounting Research، Vol. 4، Empirical Research in Accounting: Selected Studies 1966 (1966)، pp. 71-111.

*-NIR KLEIN،**Non performing Lons in CESEE** : Determinants and Macroeconomic، working paper ، European department، international monetary fund،2013.*

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلىإبراز كيفية معالجة القروض المتعثرة في البنوك التجارية، و أيضا مدى تأثيرها على ربحية البنوك التجارية، و قد تم إجراء الدراسة الميدانية على بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تيارت- تيسمسيلت من خلال التركيز على القرض الرفيق نموذجا للقروض المتعثرة بالوكالة خلال الفترة 2017-2020، حيث تم استخدام أسلوب تحليل البيانات و قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة عكسية بين القروض المتعثرة و مؤشرات الربحية للبنك،بالإضافةإلىأن هناك تأثير مباشر و غير مباشر لمشكل التعثر على ربحية البنك.

الكلمات المفتاحية: القروض المتعثرة،ربحية البنوك، القرض الرفيق،بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

Résumé

Cette étude vise à mettre en évidence la manière de traiter les prêts non performants dans les banques commerciales, ainsi que l'étendue de leur impact sur la rentabilité des banques commerciales.-2020, où la méthode d'analyse des données a été utilisée, et l'étude a atteint un ensemble de résultats , dont le plus important est l'existence d'une relation inverse entre les prêts non performants et les indicateurs de rentabilité de la banque, en plus de l'impact direct et indirect du problème de défaut sur la rentabilité de la banque.

Mots clés : créances en souffrance, rentabilité bancaire, crédit d'accompagnement, Banque de l'agriculture et du développement rural.

Abstract

The aim of this study is to highlight how non-performing loans are dealt with in commercial banks and also the extent of their impact on the profitability of commercial banks، as non-performing loans have become an issue that raises commercial banks and those interested in banking and financial affairs because of its impact on several aspects. The field study was conducted on the Bank of Agriculture and Rural Development، Tiaret-Tissemsilt Agency، by focusing on the companion loan as a model for bad loans by proxy during the period 2017-2020، where the data analysis method was used. The study reached a set of results، the most important of which is the existence of an inverse relationship between Non-performing loans and profitability indicators of the bank، in addition to the direct and indirect impact of the problem of default on the profitability of the bank.

Keywords: non-performing loans، bank، profitability، companion loan، processing.